نجيب صعب

البيئة

من كارثة الى أخرى

البيئة والتنمية

البيئة
من كارثة الى أخرى

البيئة
من كارثة
الى أخرى

نجيب صعب

للمؤلف

- **قضايا بيئية**، المنشورات التقنية، بيروت ١٩٩٧.

- **In Pursuit of Agricultural Development,** Technical Publications, Beirut 1996.

- **التنمية الزراعية الريفية**، المنشورات التقنية، بيروت ١٩٩٥.
- **التكنولوجيا الملائمة والتنمية**، المنشورات التقنية، بيروت ١٩٩٤.
- **سلسلة التكنولوجيا الملائمة (١٢ حلقة)**، مركز الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملائمة، ١٩٨٥ - ١٩٩٤.

يمكن مطالعة معظم مقالات هذا الكتاب بالانكليزية في موقع مجلة البيئة والتنمية على شبكة الانترنت: **www.mectat.com.lb**

الطبعة الأولى ١٩٩٩

جميع الحقوق محفوظة

المنشورات التقنية – مجلة البيئة والتنمية
هاتف: ٧٤٢٠٤٣(٠١)، ص.ب. ٥٤٧٤-١١٣
بيروت، لبنان

المحتويات

دون كيشوت – تمهيد ٨
وزارة الدرجة الثانية ١١
نحو خطة خمسية للنهوض البيئي ١٧
برامج البيئة الدولية :حرب باردة جديدة ٢٥
نجاحات عربية ٣١
من كارثة الى أخرى ٣٥
وزارة بيئة للقرن الحادي والعشرين ٣٩
الجمعيات الأهلية بين الهواية والاحتراف ٤٥
التنمية المستديمة توزيع غنى لا توزيع فقر ٤٩
المؤسسات الفاعلة تمنع الهلع البيئي ٥٣
العرب والعولمة البيئية ٥٧
أزمة موارد أم أزمة إرادة وخيال ٦٣
الكائنات الدولية وعامة البشر ٦٧
لائحة العقاقير لا تصنع طبيباً ٧١
التجارة العالمية تواجه حواجز خضراء ٧٥
استثمروا في البيئة لئلا يفوتكم القطار ٧٩
التلوث الصناعي والتكنولوجيا الملائمة ٨٣
لئلا نتحول الى مكب للنفايات والتكنولوجيا ٨٧
البيئة والمستقبل العربي ٩١

دون كيشوت

تقول الرواية إن دون كيشوت أخذ على عاتقه محاربة الشر في العالم بامكاناته المتواضعة. فلبس ثياب المعركة وحمل سيفه وبدأ رحلته على ظهر حصانه مع صديقه سانشو، محدداً لنفسه مهمة مقدسة هي الدفاع عن اليتامى وحماية الأرامل ودعم المحرومين والضعفاء وخدمة قيم الحق والخير والجمال وبناء العدالة. ولم يجد دون كيشوت في رحلته غير طواحين الهواء ليتحداها. وبينما تقوده الخيبات الى نوع من الحكمة الواقعية وتنتهي به الى الاحباط والانكفاء، تكتسب الأفكار الواقعية البسيطة لمرافقه سانشو مع مرور الوقت شيئاً من مثالية سيّده وأحلامه.

حين عدت من اقامتي في هولندا لاصدار مجلة «البيئة والتنمية» في بيروت قبل أربع سنوات، لم أكن أقصد أن أتتبع خطى دون كيشوت. كنت أحلم ببساطة في القيام بعمل يساهم في حماية البيئة في لبنان والعالم العربي، عن طريق احداث تغيير سلوكي في تصرفات الناس تجاه التعامل مع الطبيعة واستهلاك الموارد. كما كنت احلم ان تشجع المجلة الحكومات على تطوير سياسات حديثة للادارة البيئية، واعتماد خطط عملية لحماية الموارد واستخدامها بتعقّل. كان طموحي، باختصار، المساهمة في وضع البيئة على جدول أعمال كل مسؤول وكل حكومة، وفي حلقة الاهتمام اليومي لكل مواطن.

خلال ثلاث سنوات، انتشرت مجلة «البيئة والتنمية» في ٢٢ بلداً ووصلت الى آلاف القراء. والبرنامج التلفزيوني «نادي البيئة» الذي تنتجه المجلة مع تلفزيون لبنان أدخل موضوع البيئة الى كل بيت وكل مدرسة. والمسابقات البيئية التي نظمتها استقطبت مئات الآلاف من المشاركات على مدى العالم العربي، وعممت الاهتمام بالبيئة بين الطلاب والناس العاديين، وشجعت على انشاء مئات النوادي البيئية.

أما الاهتمام الرسمي العربي بموضوع البيئة، فما زال غالباً في إطار رفع العتب ولزوم ما لا يلزم. وما زالت معظم وزارات البيئة في العالم العربي تُعتبر وزارات ملحقة من الدرجة الثانية، لم تعط بعد الاعتبار كوزارات أساسية ذات صفة في التخطيط ووضع السياسات. فاذا نظرت اليوم الى ما تغيّر على المستوى الرسمي منذ بدأت أكتب وأعمل في موضوع البيئة قبل خمس وعشرين سنة، ومنذ بدأت مقالاتي تصل الى مئات ألوف القراء العرب عبر مجلة «البيئة والتنمية»، أشعر بالفعل أنني كنت في حالات كثيرة كمن يحارب طواحين الهواء.

فنادراً ما يترافق الكلام الرنان مع عمل جدي لبناء مؤسسات بيئية فاعلة. وكم ممن وزير بيئة عندنا يعمل سنوات بال خطة ولابرنامج زمني، أو يقدم الخطة وهو على أبواب الرحيل بعد اضاعة سنوات في التجارب العقيمة.

وجاء الحديث عن إلغاء وزارة البيئة في لبنان والنقاشات التي رافقته، منسجمة مع الاطار العام لتهميش موضوع البيئة في العالم الثالث. وبدت معظم الأصوات التي ارتفعت في الموضوع كأنها من خارج العصر، وأعتقد البعض أن المجلس الأعلى للبيئة المقترح يحل مكان وزارة البيئة. وقد اختلط الأمر على المتحاورين، فخلطوا بين «المجلس الأعلى للبيئة» الموجود في دول عدة للتنسيق فقط، و«الهيئة العامة للبيئة»، التي تحل في بعض البلدان محل الوزارة. فالهيئة العامة للبيئة في الكويت مثلاً، تضم إدارات تفوق أضعاف ما لحظه قانون وزارة البيئة في لبنان. وفي الولايات المتحدة الأميركية وكالة اتحادية للبيئة بميزانية مليارات الدولارات، وليس فيها وزارة للبيئة. بينما تتجه أوروبا الى تخصيص وزارة للبيئة قد تكون مندمجة في بعض الحالات مع وزارة أخرى ذات طابع تخطيطي. وأن إعطاء البيئة في دول العالم الثالث صفة الوزارة يساعدها في اكتساب وزن سياسي قد لا يكون في متناول «هيئة عامة للبيئة»

وفي الحقيقة فإن المجلس الأعلى للبيئة ضروري للتنسيق بين عمل الوزارات المختلفة ذات العلاقة بالبيئة، ولا بد من أن يكون برئاسة رئيس الحكومة، حتى تكتسب مقرراته الطابع الرسمي القانوني. ويلحظ القانون

الحالي لوزارة البيئة «المجلس الوطني للبيئة» برئاسة وزير البيئة وعضوية مندوبين عن الوزارات المعنية والقطاع الخاص والهيئات الأهلية. وقد يكون الأفضل العودة الى القانون القديم الذي لحظ مجلساً استشارياً للبيئة لمساعدة وزير البيئة في وضع السياسات. فهذا المجلس ذو طبيعة استشارية أصلاً. أما المجلس الأعلى للبيئة برئاسة رئيس الحكومة، فهو ضروري أيضاً لوضع السياسات البيئية الكبرى والتنسيق، ولا يلغي أهيمية المجلس الاستشاري.

وفي إطار الحديث عن الغاء وزارة البيئة طرحت أفكار لدمجها في وزارات أخرى، أنطلقت في معظمها من مفهوم محدود للبيئة عفا عليه الزمن. فدمج وزارة البلديات والبيئة يفترض أن العمل الأساسي لوزارة البيئة إدارة النفايات ومتابعة الموضوع يومياً على المستوى المحلي. ولا نرى في تجربة سلطنة عمان والأردن في هذا المجال مثلاً للتكرار في لبنان. أما فكرة دمج السياحة والبيئة، كما في السودان، فهي تحصر مفهوم البيئة في المناظر الطبيعية، وهذا فهم محدود أيضا. ودمج البيئة بالصحة، كما كان يحصل سابقاً في بعض البلدان، يحصر موضوع البيئة في مسائل التلوث وتأثيرها في صحة الانسان. وفي حين أن النفايات والمناظر الطبيعية والتلوث مسائل بيئية مهمة، فهي ليست سوى جزء من الاهتمام البيئي بالمفهوم الحديث. إذ إن الاطار الشامل للمسألة البيئية اليوم يدور على الموارد الطبيعية، رعايةً وحمايةً وتطويراً. واذا كانت إدارة الموارد في موضوع البيئة على أبواب القرن الحادي والعشرين، فالمنطقي عند بحث دمج وزارات ذات طبيعة عمل متشابهة، إحداث وزارة التخطيط والبيئة، والحاق إدارة التنظيم المدني بها، لما بين هذه الوحدات من انسجام في نوعية مهماتها. فالادارة البيئية أساساً تخطيط لاستثمار الموارد وتنميتها للمستقبل. ولا بد أن يدعم عمل الوزارة مركز للبحث العلمي البيئي فتكون قراراتها وسياساتها مستندة الى معلومات صحيحة.

وأعترف هنا أن حماستنا لكل خطوة نحو اقامة مؤسسات بيئية وطنية أوقعتنا مراراً في خيبات. مثل اكتشافنا أن رئيس مجلس بيئي، يملك شخصياً اسطولاً للصيد يعيث خراباً في الثروة البحرية ولا يحترم

الاعتبارات البيئية. أو أن وزيراً مسؤولاً عن شؤون البيئة تتولى وزارته أفظع عملية ردم بحري في مواقع حساسة بيئيا. أو أن برنامجاً يشجع اكثار الطيور النادرة حتى يتسلى البعض في اصطيادها لاحقاً. ولا ننسَ المسؤول الذي يرى حبة الحصى في مقلع عدوه السياسي ويغض النظر عن جبال الصخور المطحونة في مقالع حلفائه.

أما حين أقرأ رسائل الناس العاديين التي تصلنا من العالم العربي كله، وأستمع الى التقارير البيئية التي يقدمها الطلاب في برنامجنا التلفزيوني «نادي البيئة»، وأراجع سجلات الاتصالات التي ترد المجلة يومياً من مواطنين يعرضون مشاكلهم البيئية، فأشعر بالرضى بدل الاحباط، لأن الرسالة وصلت الى جيل عربي جديد، رغم حواجز طواحين الهواء المنتشرة في كل مكان.

هذا الكتاب مجموعة من المقالات التي نشرت في مجلة «البيئة والتنمية» خلال السنوات الثلاث الماضية، حاولنا فيها تصويب المسار والتنبيه الى بعض الثغرات. ولئن بقي كثير منها مثل معارك دون كيشوت في مواجهة طواحين الهواء، فحسبنا أن بين القراء كثيرين مثل سانشو، أصبحوا يشاركوننا الحلم ببيئة أفضل هي الضمان الوحيد لمستقبل أولادنا.

بيروت، حزيران / يونيو ١٩٩٩ **نجيب صعب**

وزارة الدرجة الثانية

* حزيران ١٩٩٩

دعَونا دائماً الى انشاء وزارات وهيئات حكومية للبيئة، وتابعنا عملها بحماسة في كل بلد عربي. غير أن وجود هذه الوزارات والهيئات يصبح بلا جدوى إذا لم تعطَ القوة والصلاحية والاعتبار السياسي. وقد تحولت بعض وزارات البيئة العربية بالفعل إلى علب للزينة، فارغة من أي محتوى وعاجزة عن تحقيق أي برنامج جدي.

وتفتقر وزارات البيئة في معظم دولنا إلى أي نفوذ سياسي، كأنها وزارات من الدرجة الثانية، أو كأنها جائزة ترضية يتم منحها للأقليات الحزبية والاجتماعية، التي تحجب عنها وزارات «الدرجة الأولى». ولا تقتصر هذه الممارسة على بلد عربي واحد ومنطقة واحدة.

ومن المفارقات أن الدور الهامشي لوزارة البيئة في الدول العربية يقابله دور فعال في دول أخرى، جعل كبار السياسيين يسعون الى وزارة البيئة. ففي ألمانيا، كان وزير البيئة السابق كلاوس توبفر، وهو الرئيس الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أبرز مرشحي حزبه لمركز المستشارية. وقد اشترط الوزير الهولندي يان برونك اعطاءه وزارة البيئة ليعود الى الحكومة، بعدما أمضى نحواً من عشر سنوات وزيراً للتعاون الخارجي، مسؤولاً عن موازنة سنوية تصل الى أربعة آلاف مليون دولار.

واذا كان بعض وزراء البيئة حاولوا اختراق الحصار التهميشي عن طريق توسل الحملات الاعلامية، فان الترويج الاعلامي يحمل مقومات فشله اذا لم تدعمه برامج فعلية. فدهم وزير البيئة لمصنع ملوّث، أو مفاجأته لمقلع صخور يطحن الطبيعة، أو ايقافه لسيارة تنفث دخاناً ملوثاً، تبقى كلها استعراضات عاجزة أمام عدسات الكاميرات، ما لم تتطور الى قوانين وأنظمة تفرض شروطاً بيئية على كل المصانع وكل المقالع وكل السيارات. غير أن معظم وزراء البيئة في دولنا يبقون عاجزين عن فرض القوانين والتشريعات البيئية،

لأن دورهم في الحكومة هامشي والسلطة الفعلية تبقى لوزراء «الدرجة الأولى» الذين يتولون شؤون التنمية والخدمات والأمن.

وينعكس افتقار وزارات البيئة العربية الى النفوذ السياسي عجزاً مخزياً في موازناتها. ففي حين تتجه موازنات وزارات البيئة في العالم كله الى الارتفاع، تقديراً لحجم المشاكل البيئية وأهميتها، تسير موازنات وزارات البيئة عندنا نحو الاضمحلال. في لبنان، تم مؤخراً تخفيض اعتمادات وزارة البيئة، الشحيحة أصلاً، الى النصف، فأصبحت لا تتجاوز المليون ونصف المليون دولار. وتجدر مقارنة هذا المبلغ مع بلد صغير مثل هولندا، حيث تبلغ موازنة وزارة البيئة ٥٠٠ مليون دولار، وهي جزء صغير مما يصرف على البيئة ضمن اعتمادات وزارات أخرى. فالجدية في اعتبار وزارة البيئة مركزاً للتخطيط والتنسيق تفترض اعطاءها الحد الأدنى من التمويل للقيام بعملها.

وتبرز نتائج العجز في موازنات وزارات البيئة العربية في غياب سياسات وبرامج بيئية وطنية، واستبدالها ببرامج متفرقة ذات تمويل دولي وثنائي، يتم تنفيذها على نحو انتقائي وفق أولويات المنظمات والدول المانحة. وغالباً لا تملك وزارات البيئة، الفقيرة بالمال والخبرة، القدرة حتى على إدارة هذه البرامج والتنسيق بينها. وفي معظم الحالات، يدير البرامج الرديفة في وزارات البيئة موظفون صغار تابعون للهيئات المانحة، ويحشر فيها المقاولون السياسيون أزلامهم وأتباعهم ومحازبيهم، بلا اعتبار للكفاءة. فتتحول هذه البرامج الى بؤر للهدر والتنفيعات، ومراكز قوى تثقل كاهل الوزارات بدل مساعدتها.

ومن الآثار الخطيرة لافتقار وزارات البيئة الى المال والخبرة والنفوذ أنها تصبح أداة طيعة في أيدي المقاولين وتجار البيئة ومتعهدي خطط الطوارئ. وقد أدى عجز وزارة البيئة في لبنان، مثلاً، عن تطوير خطة جدية لمعالجة النفايات في السنوات السابقة، الى تمرير المتعهدين خطط طوارئ ضاعفت التكاليف مئات ملايين الدولارات، وبقيت في إطار الاسعافات الأولية.

ولا ينحصر عجز المؤسسات البيئية العربية في النطاق الوطني، بل يتعداه الى العمل الاقليمي. لقد كنا من الذين عملوا في الثمانينات على انشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، في اطار جامعة الدول العربية، ووضعنا من خلال عملنا الاستشاري مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعض الخطط والبرامج الأساسية لهذا المجلس. وكان تصورنا في ذلك الوقت أن يشكل المجلس، الذي أنشئ عام ١٩٨٧، اطاراً فعالاً لتنمية التعاون العربي في مجالات البيئة، وتحديد المشكلات البيئية الرئيسية وأولويات العمل اللازمة لمواجهتها. وقد أقر المجلس في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ وثيقة مهمة بعنوان «محاور العمل العربي للتنمية المستدامة»، كان يمكن اعتبارها دستوراً للعمل العربي في مختلف مجالات الحفاظ على البيئة، اذ تضمنت البرامج الآتية: مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء، مكافحة التلوث الصناعي، التربية والتوعية والاعلام البيئي، البيئة البحرية، تنمية مصادر المياه، التنظيمات المؤسسية لادارة البيئة، شبكة المعلومات البيئية، التنوع البيولوجي، حماية المناطق الأثرية من التلوث. وقرر المجلس إعطاء الأولوية لمكافحة التصحر والتلوث الصناعي ونشر التربية والتوعية والاعلام البيئي.

غير أن عمل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لم يتجاوز كثيراً نطاق إعلان النيات، إذ بقي مفتقراً الى التمويل والارادة السياسية. فحين أنشئ المجلس كان يفترض أن يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة نصف التمويل في المرحلة الأولى، على أن تتحمل الدول الأعضاء النصف الآخر، وتتكفل بكامل التمويل لاحقاً. وما حصل أن المجلس عجز عن تأمين تمويل عربي، فاقتصرت موازنته على بضعة آلاف دولار ما زال يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالكاد تكفي لمصاريف الأمانة العامة وقليل من الدراسات. والمجلس يعجز حتى عن تجميع خمسمئة دولار من كل دولة سنوياً لتمويل الجائزة البيئية التي يمنحها بقيمة خمسة آلاف دولار. أما «الصندوق الخاص» الذي

أنشئ في إطار المجلس واتفق على تمويله باشتراك رمزي من كل دولة عضو قيمته خمسة آلاف دولار سنوياً، فنادراً ما يتلقى أية مساهمات.

في المقابل، نجد أن موازنة الاتحاد الأوروبي تخصص آلاف ملايين الدولارات سنوياً للمشاريع البيئية المشتركة في أوروبا. والوكالة الأوروبية للبيئة تصرف عشرين مليون دولار سنوياً لتنسيق العمل البيئي في نطاق الاتحاد الأوروبي. وعلى رغم هذا التفاوت، يسافر وزراء البيئة الأوروبيون لحضور اجتماعاتهم برحلات طائرات عادية، وينتقلون الى مكان الاجتماع من الفندق بالحافلات أو على الدراجات، يرافقهم فريق من خبراء البيئة، بينما يسافر كثير من وزراء البيئة في دولنا بطائرات خاصة، ويتنقّلون بقوافل السيارات الفخمة مع أفراد الحاشية بدلاً من الخبراء، ثم يمتنعون عن دفع خمسة آلاف دولار لصندوق البيئة كمساهمة سنوية.

في بدايات العمل البيئي، كنا نصفق لمجرد انشاء وزارة بيئة أو مجلس أو هيئة عامة للبيئة في أي بلد عربي. وقد صفقنا لانشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وكان لنا شرف المشاركة المتواضعة في هذا العمل. ولكن لا يجوز استمرار هذه الوزارات والهيئات والمجالس على هامش القرار السياسي، بلا موازنات وبلا نفوذ. فلا يمكن القبول بأن تصبح وزارة البيئة أو مجلس البيئة شاهد زور على عمل الوزارات والمجالس الأخرى. ولن يتغير الحال ما لم تأخذ وزارة البيئة موقعها كوزارة أساسية ذات نفوذ، لا خياراً بديلاً لمن لا يجدون لهم وزارة أخرى مناسبة، أو يستكثرون عليهم واحدة من وزارات «الدرجة الأولى». أما مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، فلا بد من تفعيل دوره وتخصيص موازنة سنوية له لا تقل عن عشرين مليون دولار، حتى يستطيع القيام بعمل تنسيقي اقليمي ذي أثر. ولا يفتقر المجلس الى الخطط والبرامج، اذ ان وثيقة «محاور العمل العربي للتنمية المستدامة» كافية لتكون برنامج عمل للسنوات العشرين المقبلة. المطلوب التمويل والارادة السياسية.

إن النجاحات الفردية المتفرقة على صعيد البيئة العربية تساعد في سد فراغ على المدى القصير، لكن النجاح البيئي البعيد المدى يتطلب مؤسسات ذات خطط دقيقة وبرامج فاعلة. وان دعم الوزارات والمؤسسات البيئية المحلية والاقليمية بالخبرة والموازنة العادلة، ورفع اعتبارها من الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى، سيكونان المحك لجدية العرب في التعاطي مع الشأن البيئي على مشارف القرن الحادي والعشرين.

نحو خطة خمسية للنهوض البيئي

* أيار ١٩٩٩

ليس مقبولاً أن تنخفض موازنة وزارة البيئة الى حدود الاضمحلال في وقت يتجه العالم كله الى تخصيص موازنات أكبر للتنمية البيئية. ولكن اذا كان مفهوما أن تتناقص مخصصات وزارة البيئة بداعي التقشف الناجم عن عجز عام في موازنة الدولة، فليس هناك ما يبرر الهدر والفوضى في البرامج البيئية ذات التمويل الدولي والخارجي. وقد حذرنا دائماً من خطر ان تتحول البرامج الدولية الى إقطاعات مستقلة داخل الوزارات، في غياب قدرة الوزارة الذاتية على مراقبتها والاشراف عليها وتوجيهها لخدمة سياسة بيئية وطنية واضحة. وقد أدى إهمال هذه التحذيرات عبر السنين الى هدر عشرات ملايين الدولارات في برامج ومشاريع متفرقة لا رابط بينها.

عام ١٩٩٤ راجعنا بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة المرحلة الأولى لمشروع «قدرات القرن ٢١» الذي كان يهدف الى مساعدة وزارة البيئة على بناء مؤسساتها ووضع تشريعات بيئية. ونصحنا بأن يتم صرف قيمة المشروع البالغة ٦٥٠ ألف دولار على مراحل، ترتبط كل منها بنجاح الوزارة في بناء جزء من مؤسساتها الادارية والفنية. غير أن المرحلة الأولى من المشروع انتهت بعد سنتين، والوزارة ما زالت خالية من هيئات ادارية وفنية فاعلة، فضاع ما تم انجازه في تلك المرحلة مع تعيين وزير جديد، لغياب إدارات فنية مدرّبة في الوزارة تتابع العمل. تم من خلال المشروع دراسة هيكلية وزارة البيئة، كما درست القوانين البيئية في لبنان ووضعت مشاريع قوانين جديدة، ونظمت حلقات تدريب لدراسة الأثر البيئي شارك فيها اختصاصيون وخبراء عالميون وحضرها موظفون فنيون من ادارات الدولة المختلفة، ووضع في نتيجتها دليل لتقييم الأثر البيئي. وبتمويل من البنك الدولي، وضعت عام ١٩٩٦ استراتيجية وطنية للبيئة في لبنان.

وبعد خلاف طويل بين وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على

تعيين مدير جديد لبرنامج «قدرات القرن ٢١» أدى الى تعطيل العمل نحوا من سنة، انتصرت الارادة السياسية. وخلال السنتين الأخيرتين، اعيدت صياغة القوانين البيئية التي كان انتهى من اعدادها الدكتور هيام ملاط بتلزيم جديد لشخص آخر بلغت قيمته مئة مليون ليرة، بينما كان الدكتور ملاط على استعداد لمراجعتها بلا مقابل. وتم تكرار العمل على تقييم الأثر البيئي وتنظيم الوزارة في صيغ متلاحقة منذ العام ١٩٩٦. وفي تشرين الثاني ١٩٩٨، قدمت وزارة البيئة الى مجلس الوزراء مشروع استراتيجية وطنية للبيئة أُحيل لاحقاً الى مجلس النواب. وكان هذا بعد مرور سنتين على اعدادها بتمويل من البنك الدولي. وبقي مشروع الاستراتيجية البيئية الذي وصل الى مجلس النواب خالياً من خطة عمل واضحة ذات أولويات وبرنامج زمني محدد.

وكانت وزارة البيئة قد لزمت عام ١٩٩٦، بالتراضي وبنحو مليون دولار، لشركة هندسية لبنانية إجراء مسح صناعي لتحديد أثر الصناعات على البيئة ووضع تنظيم وضوابط للنشاط الصناعي بحيث يراعي الاعتبارات البيئية. والطريف أن الشركة التي تولت الدراسة هي التي وضعت دفتر الشروط لنفسها، وجاءت النتيجة تقريراً هزيلاً لم يستعمله أحد في أي حال. وقد أعلن في تشرين الثاني ١٩٩٨ أن مجلس الوزراء وافق على هبة من الاتحاد الاوروبي لتنفيذ مشروع بنحو نصف مليون دولار هدفه «تقوية نظام الترخيص والمراقبة في المصانع». فماذا حصل للدراسة الأولى، وكيف تمت الاستفادة منها، ومن يتولى تنفيذ المشروع الحالي؟

وكان أعطي عن طريق «وحدة التنفيذ القطاعية» التابعة للمجموعة الاوروبية في وزارة البيئة مجموعة من الدراسات بمئات آلاف الدولارات، تنوعت بين خطة طوارئ لمنطقة المتن وتلوث الهواء ومعالجة الزيوت. فكيف جرى تنفيذها وأين أصبحت وهل تمت الاستفادة منها؟ وكيف تم اختيار الجهات المنفذة؟ وعبر هذه الوحدة الاوروبية نفسها، التي احتلت الطابق الثامن

من مبنى الوزارة لسنوات، تمت دراسة العديد من خيارات معالجة النفايات. فهل كانت هذه الدراسات صالحة وماذا تم تطبيقه منها؟ ومن تولى تنسيق العمل؟ ما نعرفه أن ما أعدته هذه الوحدة أيام الوزير مقبل جرى تعديله كلياً أيام الوزير فرعون واستبدل بما سمي «خطة الطوارئ» أيام الوزير شهيّب. وتم صرف الملايين على هذه الوحدة، سنة بعد سنة، بهدف الدعم الفني للبنان في مجال معالجة النفايات. وبقي البلد بلا خطة وطنية عامة لادارة النفايات.

في موازاة الوحدة الأوروبية، وضع البنك الدولي خطة لادارة النفايات الصلبة منح على أساسها الحكومة اللبنانية قرضاً بقيمة ٥٥ مليون دولار. هذه الخطة، التي أعلنت عام ١٩٩٥، اعتمدت المطامر الصحية كحل عام وحيد للمناطق اللبنانية. وتعثر تنفيذ العمل بسبب عدم استناده الى خطة وطنية شاملة للنفايات، وعدم إجراء المشاورات مع البلديات والمعنيين، وفقدان قدرة الادارة والتنسيق في المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية. واستمر طرح المشاريع البديلة بلا تشاور وتنسيق. وانطلق من وزارة البيئة الكلام ضد محارق النفايات بغض النظر عن المواصفات، وتم طرح الفرز والتسميد والطمر كحل. فأخّر هذا حتى تطبيق خطة المطامر للبنك الدولي، التي لم تتطرق الى الفرز وحصرت التسميد في مواقع محدودة. وبينما كان النقاش دائراً، وليس في وزارة البيئة اختصاصي واحد في موضوع النفايات، تصاعد الضغط لاقفال مكب برج حمود، وكان قد نشأ جوّ عام ضد المحارق شجعته تصريحات بعض المسؤولين، فقامت التظاهرات لاقفال مكب برج حمود وأحرق المتظاهرون محرقة النفايات في العمروسية بعد ساعات من حديث تلفزيوني لوزير البيئة عن الموضوع. وكان تم صرف ملايين من المال العام، الشحيح أصلاً، لتأهيل محرقة العمروسية. فتعطلت محرقة العمروسية، وأقفل مكب برج حمود، كما أقفلت محرقة الكرنتينا. فانتشرت المكبات العشوائية في كل مكان في غياب البديل. وكانت النتيجة «خطة الطوارئ» التي أنشئ بموجبها مطمر الناعمة بقرار

سياسي وفي موقع غير صالح بيئياً، حيث يعبر مجرى مياه من تحته. وطرحت نظريات مكلفة لتغليف النفايات في بالات بعد الفرز والتسبيخ. والواقع أن لا عملية الفرز نجحت ولا عملية التسبيخ أعطت نتيجة مقبولة فنياً، فانتهى الأمر الى تغليف أكثر من ٨٠ في المئة من النفايات في بالات وإرسالها الى المكب، فتضاعفت الكلفة ولم تحل المشكلة. واللافت أن كلفة طن النفايات في هذه الخطة الطارئة تبلغ ١٠٦ دولارات، أي أكثر منها في أغنى مدن أوروبا وأميركا. بينما الكلفة في دول متوسطة الدخل تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ دولاراً للطن الواحد من النفايات. وقد منع الشعور بالنشوة الذي غمر مروجي خطة الطوارئ من الاستماع الى التحذيرات المتكررة بأن هذه الخطة القائمة على أوهام ترهق موازنة الدولة بمصاريف غير مناسبة وهي غير صالحة لوضع لبنان.

خطة الطوارئ هذه، التي خلقت مشاكل جديدة، كلفت حتى اليوم أكثر من ٤٠ مليون دولار، وبقيت في إطار الاسعافات الأولية. ألم يكن أوفر للخزينة وأقل خطراً على البيئة الاستمرار في استخدام مكب برج حمود ثلاث سنوات أخرى، وتشغيل محرقتي العمروسية والكرنتينا موقتاً، على مشاكلهما، بعدما تم تأهيلهما، واعداد خطة علمية واقعية شاملة للنفايات الصلبة، واعطاء الوقت اللازم للتنفيذ الصحيح، بدل هدر المال في اسعافات أولية لخطط طارئة؟ ومن يدفع الثمن السياسي والمادي لكل هذه الأخطاء؟

والمؤسف أنه بينما يعتمد العالم المتطور اليوم مبدأ الادارة المتكاملة للنفايات كحل واقعي للمشكلة، تم لفترة طويلة تسويق المطامر كحل وحيد للبنان. وبينما تتجه دول متطورة بيئياً الى اعتماد المحارق الحديثة لمعالجة النفايات في المدن الكبرى، بعد الفرز والتسبيخ، قامت عندنا حملة برعاية رسمية ضد أي نوع من المحارق، بلا استناد الى أساس علمي. فمن يتحمل مسؤولية هدر المال العام نتيجة لتغيير السياسات اعتباطياً، بعدما نُشر مؤخراً أن الحكومة اللبنانية تكبدت عام ١٩٩٦ مبلغ خمسين مليون دولار لاحدى

الشركات كتعويض عن فسخ عقد محرقة للنفايات تم الاتفاق على إنشائها في منطقة الكرنتينا عام ١٩٩٠ ولم تبصر النور؟ ولماذا نسعى الى قرض بقيمة ٥٤ مليون دولار من البنك الدولي، وبشروطه، لتمويل خطة ادارة النفايات، في حين تخسر الدولة خمسين مليون دولار كتعويضات على الغاء تلزيم إنشاء محرقة للنفايات، من دون أن تحصل على شيء في المقابل؟

وسط هذه الفوضى والتجاذب، وفي غياب سياسة وطنية لادارة النفايات، عادت البلديات مجدداً الى البحث عن حلول في النطاق المحلي، كل بلدية على هواها وكأن كل ما تم صرفه من أموال حتى الآن طار في مهب الرياح.

في إطار مشروع البنك الدولي للنفايات، أجريت دراسة للمنطقة الساحلية بمئات الألوف من الدولارات، سلمت الى وزارة البيئة عام ١٩٩٨ في ثلاثة مجلدات. فأين هي الآن وهل تمت الاستفادة منها؟ وكانت وزارة البيئة قد أعلنت في نهاية ١٩٩٨ عن تمويل دراسة للمناطق الساحلية بهبة من الاتحاد الأوروبي تتجاوز المليون دولار، بالمواصفات نفسها لدراسة البنك الدولي. فلماذا تكرار العمل، ومن يقوم بتنفيذ الدراسة، ومن وضعها في الأولويات؟

وفي خضم فوضى البرامج هذه، أعطي بتمويل من البنك الدولي عقد استشاري لشركة ايرلندية لادارة «وحدة تنسيق برنامج النفايات» في وزارة الشؤون البلدية والقروية، بمبلغ وصل الى مليوني دولار. فما هو برنامج عملها، وكيف يدخل في إطار البرامج الأخرى؟ وهل هناك، أساساً، «خطة وطنية لإدارة النفايات» يتم تنفيذ البرامج على أساسها؟ والمعلوم أن المحاولة الأخيرة لوضع خطة وطنية لادارة النفايات في لبنان كانت في كانون الأول ١٩٨١، فهل يتم العمل على أساسها وهل جرى تحديثها منذ ذلك الوقت؟

وكانت وزارة البيئة قد أعلنت في تشرين الثاني ١٩٩٨ عن مجموعة من الهبات الدولية لبرامج بيئية، تبين لاحقاً أن جمعيات معينة مقربة من الذين كانوا في السلطة تستفيد منها حصراً، من دون اعطاء فرصة المنافسة العادلة لجمعيات

ومجموعات أخرى قد تكون أكثر أهلية. كما تم توجيه مساعدات لمشاريع ذات صفة وطنية عامة الى مجموعات وجمعيات ذات طابع مناطقي.

ومن أكبر البرامج الدولية التي قامت في إطار وزارة البيئة مشروع المناطق المحمية، الذي موله مرفق البيئة العالمي وبدأ تنفيذه في نهاية ١٩٩٦ بمليونين ونصف مليون دولار. يقوم المشروع على انشاء ثلاث مناطق محمية في لبنان هي أرز الشوف وحرج اهدن وجزر النخيل، كمواقع نموذجية لتنمية التنوع البيولوجي وتعميم فكرة المناطق الطبيعية المحمية. وقد اعترضت وزارة البيئة عام ١٩٩٥ في اجتماعات متكررة ورسائل الى مرفق البيئة العالمي والبنك الدولي على ما يفرضه المشروع من إعطاء صلاحية إدارة هذه المحميات المقترحة الى جمعيات محلية وسحبها من المؤسسات الحكومية الرسمية. وكانت حجة الوزارة وقتذاك أن المؤسسات الحكومية وحدها تستطيع ضمان استمرارية العمل في هذه المحميات، اذا تم تطوير قدراتها ودعمها بالخبرات. كما أن الوزارة اقترحت أن يكون موظفو المشروع، من مدراء وإداريين ومراقبين وحراس وسائقين، تابعين للادارات الرسمية وفق جدول الرواتب الرسمي، حتى يتسنى استيعابهم في الادارات الرسمية عند انتهاء التمويل الدولي. فقد لحظ المشروع معاشاً شهرياً للسائق، مثلاً، بلغ ٨٠٠ دولار، أي نحو ضعفي راتب مدير عام الوزارة في ذلك الوقت. لكن معظم هذه الملاحظات أهملت مع تغيُّر الوزارات. وحين ينتهي المشروع بعد شهور قليلة مع انقضاء ثلاث سنوات على بدئه، تكون المناطق المحمية الثلاث في يد جمعيات محلية تابعة للزعامة السياسية في مناطقها، مع عجز وزارة البيئة أو وزارة الزراعة عن إدارتها أو الاشراف عليها، وعدم وضوح إمكانيات البقاء والاستمرار في العمل، لأن هذا يبقى مرهوناً بتركيب هذه الجمعيات والتوازنات السياسية في المناطق. وقد يكون من آثار المشروع انتقال عدوى التوزيع الطائفي ـ السياسي ـ المناطقي للمحميات الى مواقع أخرى، إذ صدرت قوانين بانشاء محميات إضافية في أماكن محددة في

الجنوب والبقاع والشمال، بحيث يكون لكل طائفة وزعيم سياسي محمية طبيعية تقوم عليها جمعية خاضعة لنفوذه. وقد تكون معظم هذه المحميات المقترحة مطلوبة وصالحة، لكن المشكلة تبقى في الطريقة العشوائية لاختيارها طائفياً وسياسياً من دون دراسة مواقع أخرى ممكنة كبدائل وأولويات.

وتتشابه البرامج ذات التمويل الدولي التي تنفذ في الوزارات بأنها غالباً ما تشمل في ميزانياتها قوافل سيارات الدفع الرباعي، التي يستخدمها الموظفون المحظوظون للتنقل داخل المدينة في معظم الأحيان، كدليل على الوجاهة. وقد تحولت بعض هذه المشاريع الى اقطاعات داخل الوزارات المعنية، يستفيد منها المقاولون السياسيون لبناء مراكز قوى تتلطى بغطاء البرامج الدولية.

من المحزن والمخزي أن العمل البيئي الرسمي في لبنان بقي محصوراً خلال السنوات الأخيرة بمجموعة من المبادرات المتفرقة، صرفت من خلالها أموال الهبات والقروض بالملايين، بلا اشراف مركزي أو سياسة عامة تربط في ما بينها، فبقينا بلا مؤسسات بيئية فاعلة وبلا سياسة بيئية وطنية. المطلوب ضبط الوضع البيئي بلا تأخير. وهذا يبدأ باقامة مؤسسات فاعلة، وتحديد سياسة بيئية وطنية ذات أولويات وأهداف دقيقة. وحبذا لو تواكب الخطة الخمسية للنهوض الاقتصادي خطة خمسية للنهوض البيئي.

برامج البيئة الدولية
حرب باردة جديدة

* آذار ١٩٩٩

مع تكاثر المنظمات والبرامج الدولية التي تحمل شعار البيئة، يكاد المهتمون بالبيئة ينسون اليوم الوكالة الدولية الرئيسية المعنية بهذا الموضوع، وهي برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فقد كان هذا البرنامج في السنوات العشرين الأولى لتأسيسه (١٩٧٢ – ١٩٩٢) القوة الدولية البيئية الكبرى، التي وقفت وراء أبرز المبادرات البيئية، وتوجت عملها بأهم المعاهدات والاتفاقات التي وضعت، للمرة الأولى، ضوابط وقيوداً على مجموعة من النشاطات الصناعية والانمائية المؤثرة في البيئة. ويكاد كثيرون لا يعرفون أن المعاهدات التي يقوم عليها العمل الدولي البيئي حالياً انطلقت جميعها من برنامج الأمم المتحدة للبيئة: التصحر، تغير المناخ، الأوزون، التنوع البيولوجي، البحار الاقليمية، مروراً بمعاهدة بازل لحظر نقل النفايات الكيميائية، وغيرها الكثير.

وقد أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقب مؤتمر استوكهولم حول البيئة البشرية عام ١٩٧٢، ليكون الصوت البيئي للأمم المتحدة. وكان الهدف من انشائه تأمين منبر للمجتمع الدولي يناقش من خلاله معضلات البيئة ويضع سياسات وخطط عمل لمعالجتها، وينسق العمل البيئي في منظومة الأمم المتحدة، كما يساعد الدول النامية في تطوير سياسات بيئية سليمة وتنفيذها في إطار التنمية المتوازنة. وقد أراده رئيسه الأول الكندي موريس سترونغ ضميراً بيئياً للمجتمع الدولي ومركزاً للتميّز، يضيء الطريق لأعمال نموذجية في حماية البيئة، ويقود تنفيذها تاركاً للآخرين متابعتها.

نجح البرنامج في استقطاب خيال الناس ورفع موضوع البيئة الى مصاف الأولويات على جدول الأعمال العالمي. وقد طبعت رئاسة الدكتور مصطفى كمال طلبه للبرنامج في الفترة ١٩٧٤ – ١٩٩٢ جميع أعماله بطابع القوة والالتزام، وشهدت إطلاق وتوقيع أبرز المعاهدات البيئية الدولية.

اكتسب الدكتور طلبه احترام العالم كله لفكره الثاقب واندفاعه، وعرف عنه دفاعه عن حقوق الدول الفقيرة ومصالحها، حتى لا تكون الضحية في أي اتفاق دولي. فهو الذي كان وراء تضمين أي معاهدة بيئية مساعدات مادية وفنية للدول الفقيرة دعماً لتطبيقها.

في ذكرى تأسيسه العاشرة عام ١٩٨٢، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة فكرة ربط العمل البيئي بالتنمية القابلة للاستمرار. فالاهتمام بالبيئة يهدف أساساً الى ديمومة التنمية وحياة الناس. وبمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الحادية عشرة، أنشأت الأمم المتحدة عام ١٩٨٣ «اللجنة الدولية للبيئة والتنمية» برئاسة رئيسة وزراء النروج غرو هارلم بروتلاند. وأصدرت اللجنة عام ١٩٨٧ تقريرها الشهير بعنوان «مستقبلنا المشترك»، الذي ركز على وجوب تعديل أنماط التنمية بما يحول دون استهلاك الموارد الطبيعية الى حدود الافلاس.

وعقب صدور التقرير، اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الجمعية العمومية للأمم المتحدة اقامة مؤتمر للبيئة والتنمية سنة ١٩٩٢، يضع الاطار المؤسسي للعلاقة بين متطلبات التنمية وواجبات الحفاظ على البيئة، ويكون في الوقت نفسه مناسبة للاحتفال بالذكرى العشرين لانشاء البرنامج. وقد طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتولى هو الاعداد للمؤتمر وتشكيل أمانته العامة. وحين وصلت الفكرة الى أروقة المباحثات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك تم اختطافها. فقد دفعت وكالات أخرى في الأمم المتحدة في اتجاه سحب المؤتمر من سلطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووضعه تحت مظلة برامج التنمية التابعة للمنظمة الدولية. ففي ذلك الوقت، استهوت مواضيع البيئة الوكالات الدولية المعنية بالتنمية، التي بدأت برامجها تفقد أي معنى واتجاه. فقد ظهر إفلاس فكرة التعاون الفني التي تعتمد على إرسال «خبير» زراعي من كينيا لتقديم المشورة الى السودان، وإرسال «خبير» زراعي من السودان لتقديم

المشورة الى كينيا مثلاً. فهذه الممارسات أثبتت هشاشة وعدم فعالية، وكان لا بد لوكالات التنمية الدولية من إيجاد أفكار جديدة لتأمين الاستمرار. فجاءت البيئة موضوعاً بديلاً يمكن أن يستقطب خيال الناس وجيوب المتبرعين الدوليين.

وهكذا، تمت التسوية في أن يكون «مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية» (UNCED)، الذي أصبح يعرف بـ «قمة الأرض»، تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة مباشرة، وتم تعيين سكرتارية مستقلة خاصة به. هنا بدأت عملية اختطاف الدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. غير أن رئاسة البرنامج بقيادة الدكتور طلبه قبلت التسوية، لثقتها بإمكانية تجيير النتائج لمصلحة البيئة والدول الفقيرة.

عقدت «قمة الأرض» في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، ونسي الناس أنها كانت أساساً الذكرى العشرين لتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان البرنامج في مؤتمر ريو في طليعة المطالبين بإيجاد تمويل كاف للدول الفقيرة من أجل تنفيذ المعاهدات البيئية، فلا تكون هي ضحية «التنمية المستدامة» كما كانت ضحية «التخلف المستدام». وكان من المتوقع أن تنشئ قمة الأرض صندوقاً لتمويل البرامج البيئية يكون في ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما طرح برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكوين مجلس ادارة مشترك بينه وبين برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصولاً الى الدمج، فتصبح البيئة والتنمية في برنامج واحد تحت مظلة الأمم المتحدة. غير أن البنك الدولي تخوّف من هذه الفكرة، فسعى لتكوين «مرفق البيئة العالمي»(GEF) كصندوق مستقل بشراكة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وهكذا، تم اختطاف دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمرة الثانية، بمنع التمويل المستقل عنه وتحجيم دوره. وبدلاً من إنشاء مجلس إدارة

مشترك بين برنامجي الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، تمخضت «قمة الأرض» عن إنشاء سكرتارية مستقلة في نيويورك باسم «لجنة التنمية المستدامة» (CSD) بلا أي إمكانات وصلاحيات حقيقية. وبدلاً من إيجاد لجنة تنسيق مشتركة لادارة العمل البيئي بين منظمات الأمم المتحدة المختلفة برئاسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تم توزيع المواضيع البيئية الواردة في «جدول أعمال القرن ٢١» على المنظمات بالجملة والمفرق. وهكذا تشتت الموضوع وضاعت المسؤوليات وتلاشت فعالية العمل البيئي بين منظمات متناحرة على الصدارة والوجاهة.

أما «مرفق البيئة العالمي»، فقد تحدد موضوعه في التنوع البيولوجي وتغير المناخ وحماية الأوزون والبحار. وهكذا تم اسقاط مواضيع مهمة للعالم الثالث من برامج المساعدات البيئية، مثل مكافحة التصحر. واقتصر تمويل المرفق لمشاريع البحار على تلك ذات العلاقة بالتنوع البيولوجي. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد طرح أساساً أن يكون لكل اتفاقية بيئية دولية صندوقها الخاص لتمويل المشاريع المتعلقة بها، حتى يمكن مراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات وعدم تشتيت فاعليتها. فمرفق البيئة العالمي يعمل تحت جناح البنك الدولي في واشنطن، وهو الشريك الأكبر. فهل يكون انشاء «لجنة التنمية المستدامة» في نيويورك و«مرفق البيئة العالمي» في واشنطن وسيلة لنقل مركز ثقل القرار البيئي الدولي من العالم الثالث، لتعذر نقل المركز الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من نيروبي، فيحاصر بمؤسسات رديفة؟

حين دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٨٢ الى ربط البيئة بالتنمية، ثم أطلق «قمة الأرض» عام ١٩٩٢، كان يهدف الى تعميم العمل البيئي بين جميع المنظمات الدولية المعنية بالتنمية. غير أنه تم اختطاف هذه المبادرات منه، وتبع هذا مسخ دور البرنامج وتشويشه، فحرم من دوره القيادي في تنسيق وادارة العمل البيئي على المستوى الدولي. وساعد في هذا

قيام قيادة ضعيفة في البرنامج بعد عام ١٩٩٢، فتنازلت عن دوره خطوة خطوة، الى أن كاد يفقد مصداقيته.

لهذا، جاءت الدورة العشرون لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت في نيروبي في شباط (فبراير) الماضي وكأنها مناسبة للدول للتكفير عن دورها في تهميش البرنامج. فقد تعاقبت خطب رؤساء الوفود، وزيراً بعد آخر، تدعم دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادة العمل البيئي على المستوى الدولي. فلئن كان الاهتمام البيئي لجميع المنظمات المعنية بالتنمية مرغوباً ومطلوباً، إلا أن التشتت في المسؤوليات وانعدام القيادة أوصلا الى حال من الارتباك البيئي الدولي. وقد كان لشخصية المدير التنفيذي الجديد للبرنامج الدكتور كلاوس توبفر وخياله وروحه القيادية الأثر الفعال في اقناع ممثلي الدول جميعاً بدعم خطته لاحياء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واعادة دوره القيادي في إدارة العمل البيئي الدولي، وزيادة ميزانيته، ودعم نشاطاته الاقليمية. وقد يكون أبرز ما حققه المجلس في اجتماعه إنشاء «مجموعة الادارة البيئية» كهيئة وزارية تدعم البرنامج على المستوى السياسي، وتكون بمثابة هيئة القيادة الدولية في مجال البيئة.

إنها ولادة جديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يستحق كل دعمنا لاستعادة دوره ضميراً بيئياً للمجتمع الدولي.

نجاحات عربية

* كانون الثاني ١٩٩٩

حين نتكلم عن البيئة العربية، تتبادر الى ذهننا المشاكل، وهي ليست بقليلة: الصحراء التي تتوسع على حساب الأراضي المزروعة، وندرة مصادر المياه العذبة، وتلوث الهواء، وتدهور وضع الشواطئ، وتضخم مشكلة النفايات السامة المستوردة والمنتجة محلياً من فضلاتنا الصناعية.

ويكاد القراء المتابعون يعتبروننا، نحن الكتاب والمحللين البيئيين، رسلاً للأخبار السيئة ونذيراً للشؤم. في بداية هذه السنة الجديدة، أود أن اشارككم بعض الأخبار المفرحة وقصص نجاحات عربية في مجالات بيئية:

لقد اختفى آخر قطيع بري من المها العربي سنة ١٩٧٢، بسبب الصيد العشوائي وغزو السيارات الحديثة ذات الدفع الرباعي لمواطنه في الصحراء. وكان هذا الحيوان يقطن المنطقة العربية بكثرة عبر العصور. عام ١٩٦٢ تم نقل تسعة رؤوس من المها الى حديقة الحيوانات في مدينة فينيكس الأميركية حيث تكاثرت في الأسر، حتى وصل عددها عام ١٩٧٦ الى ١٠٥. وتُوجت جهود الحماية حين استقدم رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عشرين رأساً من المها الى أبوظبي قبل عشرين سنة. وقد تأمنت لها الرعاية في المحميات باشراف شخصي منه، حتى جاوز عددها اليوم الألف رأس. وهناك برنامج لمباشرة إطلاقها في الطبيعة، لتعود الى موائلها الأصلية بعد أن كادت تنقرض. وترافق هذا مع نجاح الامارات، برعاية رئيسها الشيخ زايد، في تشجير مساحات كبيرة من الصحراء بملايين الأشجار، فامتد الأخضر ليغطي الرمال، بينما تفقد بلدان أخرى أحراجها بسبب الاهمال.

وفي المجال الصناعي قصص نجاح بيئي أخرى. فأساليب «الانتاج النظيف» السليمة بيئياً أصبحت جزءاً أساسياً في برامج مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في المملكة العربية السعودية، اللتين حصلتا لهذا الانجاز على جائزة ساساكاوا وهي أكبر تقدير بيئي عالمي. ومعايير «الانتاج النظيف» أصبحت هي

المعتمدة أيضاً في شركة الألومنيوم في البحرين، التي استثمرت ٢٧٠ مليون دولار لتخفيف انبعاثات الفلورايد بنسبة ٩٨ في المئة وتوفير الطاقة ١٥ في المئة. واعتمدت مصافي النفط في الامارات والبحرين والسعودية والكويت تكنولوجيات حديثة لتخفيف انبعاثات الكبريت والغازات السامة في الأجواء.

أما سوريا، التي انخفضت فيها مساحة الغابات من ٣٢ في المئة الى ٢.٦ في المئة ما بين ١٩٠٠ و١٩٩٥، فعرفت قصة نجاح بيئي أخرى. لقد تم انشاء هيئة عليا للتشجير عام ١٩٧٧ بهدف إعادة تشجير ١٥ في المئة من الأراضي السورية. وبالتعاون مع وزارة الزراعة، تم تعديل قانون الغابات، ووضعت خطة ادارة حرجية حديثة لتطوير الغابات وحمايتها من الحرائق، وأقيمت المشاتل الحرجية ووزعت البذور بأسعار تشجيعية، وأطلقت برامج دراسة جامعية للأحراج وعقدت دورات تدريب وتوعية. وكان الكلام الذي سمعناه عن مشاريع التشجير من رئيس الهيئة العليا وليد حمدون أقل كثيراً من الحقائق التي يعاينها الزائر على الأرض في جميع المناطق السورية، حيث تتحول الأراضي الجرداء الى غابات خضراء يانعة.

وفي الشهور الأخيرة، تحولت الكويت كلياً الى البنزين الخالي من الرصاص، كما أعلنت السعودية عن برنامج لتعميم البنزين الخالي من الرصاص مع بداية سنة ٢٠٠٠. وهذا سيؤدي، حتماً، الى تغيير مشابه في المنطقة كلها، وإحداث تحسين كبير في نوعية الهواء في المدن العربية حيث يعتبر الرصاص من أبرز ملوّثاته.

إن التغيير الكبير يبدأ بخطوات صغيرة قائمة على خطة واضحة بعيدة المدى. وإن أعمالاً واقعية على الأرض كالتي ذكرناها، والتي نُفّذت بقرار وطني وليس بالاختيار الانتقائي لآراء «المستشرقين البيئيين»، هي وحدها التي ستنقل العالم العربي الى العصر الحديث.

من كارثة الى أخرى

* تشرين الثاني ١٩٩٨

بينما كانت الحرائق تلتهم الأحراج في أفظع كارثة بيئية وطنية عرفها لبنان، كانت وزارة البيئة تحتفل بيوم البيئة العربي في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر)، وتصدر نشرة عن انجازاتها، وتعلن ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) يوماً للبيئة في لبنان. فكأن الأولوية في هذا الجحيم اختراع مناسبة أخرى للبيانات والخطب، ناهيك عن عرض الانجازات. وكأن يوم البيئة العالمي ويوم البيئة العربي ومئات المناسبات الأخرى لا تكفي.

بين الانجازات مشروع لادارة ثلاث محميات طبيعية كلفته مليونان ونصف مليون دولار. ودراسة عن التنوع البيولوجي، هي تكرار لدراسات سابقة مشابهة، اشتملت على دعوات لولائم عامرة وخطب رنانة في جميع مناطق لبنان. نحن مع المحميات ومع دراسة التنوع البيولوجي. ولكن حتى لا تصبح الدراسات جزءا من كتب التاريخ الطبيعي، تتحدث عن أنواع حية كانت موجودة والتهمتها النيران، وقبل أن يتم صرف الملايين من الأموال الدولية في الدراسات وولائم التنوع البيولوجي، هل وضعت الوزارة جدولاً بالأولويات لتحديد الضروريات الأساسية، فتتأمن حماية الثروة الحرجية المتبقية من شرارة نار؟ وهل يتم تفصيل المشاريع لتلبية الاحتياجات الوطنية، أم على قياس المستفيدين المحليين و«المستشرقين البيئيين» من خبراء المنظمات الدولية؟

حرائق الغابات تحصل في جميع البلدان المشابهة خلال فصل الجفاف وموجات الحر. غير أن التقصير يكمن في غيابها عن جدول الأولويات في برامج الوزارات. ونخص وزارة البيئة لأنه يفترض أن تكون سلطة التخطيط والاشراف والتنسيق والضغط على الوزارات الاخرى. فمن حدد أولويات مشاريع المحميات والتنوع البيولوجي؟ ومن قرر أن شراء قوافل سيارات الدفع الرباعي التي يستعملها كبار الموظفين وصغارهم، غالبا للوجاهة داخل المدن، وتوظيف جيوش السائقين والمرافقين على نفقة هذه المشاريع، هي أهم من أبسط تدابير حماية المناطق الحرجية، التي تبقى تحت رحمة أصغر شرارة؟

وماذا قدّم عشرات الذين سافروا حول العالم، بالمال العام الدولي والمحلي، لحضور دورات في حماية الأحراج ورعاية الغابات؟

وهل في أولويات حماية الثروة الحرجية إقامة قصر فضفاض لاحدى الجمعيات في أعالي الجبال، بتمويل دولي وبرعاية وزارة البيئة، كمركز تدريب تحت شعار تنمية الثروة الحرجية؟

ومع حديث العجز عن مكافحة حرائق الغابات، أعلنت وزارة البيئة عن الانتهاء من تركيب جهاز «بيوفلتر» بكلفة تجاوزت أربعة ملايين دولار، لمعالجة الروائح الكريهة في مصنع تخمير النفايات قرب بيروت. وبينما تم الاعلان صراحة عند تسويق الجهاز، إثر احتجاجات شعبية على الروائح، أنه الحل الوحيد والنهائي للمشكلة، نسمع اليوم أن الروائح ستبقى لانها من مصادر أخرى. ومعلوماتنا منذ البداية أن الخطأ الأساسي يكمن في تصميم تهوئة مصنع التخمير وطاقته الاستيعابية، ولن يمكن حله بجهاز «بيوفلتر». فهذا الجهاز المتطور يأتي في مرحلة لاحقة، بعد أن تكون قد حلت جميع مشاكل النفايات الأخرى، من جمع وفرز ومعالجة. واستعماله اليوم محصور في الدول التي وصلت الى مرحلة متقدمة جداً في تكنولوجيا البيئة. اما تركيبه لنفايات بيروت الآن فهو كمن يرش عطوراً غالية على جسم طفل قبل ان يهتم بتبديل حفاضاته الوسخة. فمن يضع خطط الطوارئ هذه وعلى أساس أية اعتبارات علمية وأولويات؟ وهل الأزمة الأساسية، في الغابات والنفايات وغيرها، أزمة موارد أم أزمة معرفة وارادة وإدارة ومؤسسات؟

إثر موجة الحرائق، أطلقت الدعوات إلى خطة طوارئ. نرجو أن تكون هذه المرة مختلفة عن خطة طوارئ النفايات، فلا تستخدم الحالة الطارئة حجة للتجارب وابرام العقود المعلنة والمخفية، مباشرة او بالواسطة.

ما لم ننتقل من دولة مراكز القوى الى دولة المؤسسات، ستبقى الحلول، في أحسن حالاتها، اسعافات أولية تقود من كارثة بيئية إلى أخرى.

وزارة بيئة للقرن الحادي والعشرين

* أيلول ١٩٩٨

مشروع الدولة في لبنان ركز خلال السنوات الأخيرة على التنمية الاقتصادية. فقد كان المطلوب أن يؤمن المتطلبات الأساسية لبقاء الدولة أولاً، بإقامة السلم الأهلي وإحياء المؤسسات، وتدعيم هذه الحالة من خلال خطة البناء والنهوض الاقتصادي.

غير أن الوقت الضائع في التعاطي مع افرازات الحرب أدى إلى إهمال بعض القضايا الحيوية، كما أدى في حالات كثيرة إلى إهمال الطموحات الحضارية لجيل الشباب الذي بقي خارج حلقة الميليشيات. وقد تكون البيئة من أهم القضايا الأساسية التي لم تأخذ حجمها الحقيقي في برنامج النهوض حتى اليوم. فرغم النيات الحسنة والعمل الدؤوب، بقيت المعالجات في اطار الاسعافات الأولية، ولم يتحول العمل البيئي الرسمي الى مؤسسة يدعمها قرار سياسي. وينطبق هذا على حالات مشابهة في المنطقة.

الحاجة ملحة اليوم، وبلا أي تأخير، إلى سياسة بيئية للدولة تواكب خطة النهوض الاقتصادي ـ الاجتماعي. وهذا شأن مطلوب ومرغوب في آن معاً:

فالادارة البيئية السليمة مطلب وطني وحق للأجيال المقبلة،

والبيئة موضوع يجمع الناس ويدعم أسس السلم الأهلي،

والبيئة أصبحت اليوم تستقطب خيال المواطنين، والاهتمام بها من جانب الحكومة يستقطب دعماً شعبياً ويعطي ثقة بالمستقبل،

والبيئة موضوع أساسي في العلاقات الدولية اليوم وفي المستقبل، والاهتمام بها يستقطب احتراماً دولياً ودعماً مادياً،

والادارة البيئية السليمة لم تعد اليوم ضد التنمية الاقتصادية، بل ان السياسات الانمائية الحديثة الصالحة بيئياً هي أيضاً الأفضل اقتصادياً، في حساب يعتبر البيئة ونوعية الحياة سلعة ذات ثمن.

تتولى وزارة البيئة مسؤولية مباشرة عن القضايا البيئية الرئيسية ذات

العناصر المشتركة. وهي تنسق عمل الهيئات الأخرى في المواضيع البيئية المختصة. ويمكن حصر المجموعات المستهدفة بالعمل البيئي في المواضيع التالية: الصناعة، الزراعة، النقل والمواصلات، إنتاج الطاقة، سحب المياه وتنقيتها وتوزيعها، البناء والطرق واستعمالات الأراضي، مصافي وخزانات البترول، قطاع النفايات الصلبة، قطاع معالجة المجارير والمياه المبتذلة، مؤسسات الأبحاث والجامعات، الجمعيات غير الحكومية، المستهلكون عامة.

على السياسة البيئية أن توقف فوراً أي عمل ينتج عنه ضرر لا يمكن إصلاحه، حتى لو أدى هذا إلى تأخير في عمليات التنمية الاقتصادية. ومن ثم يتم الاتفاق على خطة تفصيلية تعتمد على سياسات اقتصادية ومؤسسية عامة وأدوات تطبيقية وتدابير تفصيلية.

وقد تصدت بعض الدول لمهمة التنسيق البيئي بين الوزارات المختلفة عن طريق انشاء مجلس مركزي للبيئة يكون برئاسة رئيس الحكومة. هكذا، تصدر التدابير البيئية المتعلقة بوزارات مختلفة عن رئاسة الحكومة وليس من وزير إلى وزير آخر، مما يحل اشكالاً إدارياً. فضلاً عن أن ترؤس رئيس الحكومة للمجلس المركزي للبيئة يعطي تدابيره صفة القرار السياسي، وهو شأن مطلوب لدعم العمل البيئي.

ومن أجل اعطاء وزارة البيئة صفة تنفيذية وحصر النفقات، لجأت بعض الدول إلى جمعها مع وزارة ذات موضوع متصل بعملها. فهناك وزارة الصحة والبيئة، ووزارة الزراعة والبيئة، ووزارة التخطيط والبيئة. وكان طرح في لبنان مؤخراً دمج وزارتي البلديات والبيئة. وهذا أمر معمول به في سلطنة عمان والأردن، وقد لا يكون حلاً مثالياً في وضع لبنان. فوزارة البلديات تعالج أموراً تنفيذية يومية، بينما عمل وزارة البيئة هو أساساً تخطيطي وتوجيهي. فالخطر إذا ما دمجت مع وزارة البلديات أن تغرق في حل مشاكل يومية وإهمال الخطط والسياسات العامة. إن الحل قد يكون في الاستعانة بنموذج ناجح كما في هولندا،

حيث اعتمدت صيغة وزارة التخطيط والتنظيم المدني والبيئة، فتصبح المديرية العامة للتنظيم المدني تابعة لها. فموضوع وزارة البيئة، أساساً، يتناول التخطيط والسياسات التنظيمية العامة.

إن وزارة التخطيط والبيئة يمكن أن تضم مديريتين عامتين، واحدة للتنظيم المدني وأخرى للبيئة. وتنشأ في اطار المديرية العامة للبيئة المصالح والادارات الآتية: السياسات والقوانين البيئية، الهواء والطاقة، المياه والزراعة، الصناعة وحماية المستهلك، المحميات، النفايات، الدراسات والتخطيط، الاعلام والتوعية، الرقابة البيئية، العلاقات الدولية والمنظمات.

وادارة المنظمات الدولية مهمة جداً هنا، إذ عليها تنسيق البرامج ذات التمويل الدولي والاشراف عليها للتأكد من أنها تنطبق مع السياسات العامة للوزارة وتخدم خطتها وأولوياتها. فلا يجوز الاستمرار في جمع البرامج الدولية والثنائية كيفما اتفق وفق أولويات موظفين اداريين لدى الهيئات المانحة، بلا تنسيق واشراف.

البحث العلمي هو بوابة لبنان إلى دور إقليمي متجدد. وهو مؤهل لهذا الدور. والعلوم البيئية تأتي في طليعة الاهتمامات المرجوة. غير أن الحاجة هي إلى عمل مؤسسي يوجه الطاقات في إطار منظم. وهذا يتطلب مؤسسات ديناميكية فاعلة ووضوحاً في توزيع العمل وتنسيق المهمات.

وقد يكون ضرورياً إنشاء «المؤسسة الوطنية لحماية البيئة»، كهيئة علمية وطنية مستقلة، تتولى الدراسات والأبحاث والاستقصاء والرقابة في مجال البيئة. وتجمع هذه المؤسسة بين مهمة البحث العلمي البيئي و«ديوان المحاسبة البيئي». وتتعاون المؤسسة مع «المجلس الوطني للبحوث العلمية» والجامعات لإعداد تقارير محددة عن وضع البيئة في لبنان، وإيجاد معايير علمية لحماية البيئة. وفي حين أن مثل هذه الهيئة تقوم في دول كثيرة مقام وزارة البيئة، كما في الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن القرار السياسي في موضوع البيئة يكتسب

فعالية وزخماً إذا كانت وراءه وزارة مستقلة. النشاط العلمي للمؤسسة الوطنية لحماية البيئة التي نقترحها لا يتعارض مع المهمات السياسية للسلطة المركزية، بل يرفدها بالخبرات والمعلومات الصالحة لاتخاذ القرارات.

إن التناسق في عمل المؤسسات العلمية والسلطة السياسية المركزية شرط لنجاح السياسات البيئية والوصول إلى إدارة بيئية متطورة.

الجمعيات الأهلية
بين الهواية والاحتراف

* تموز ١٩٩٨

يندر أن يخلو أي برنامج ذي تمويل دولي خلال السنوات الأخيرة من جزء أساسي مخصص للمنظمات غير الحكومية. وفي حين أن تعبير «المنظمة غير الحكومية» قد يعني أية هيئة خارج مؤسسات الحكومة، أكانت جمعية أهلية أو مركز أبحاث أو جامعة أو شركة خاصة، فالشائع حصر الموضوع في الجمعيات التطوعية.

أما الهدف المعلن من إدخال الجمعيات غير الحكومية كجزء في عملية التمويل الانمائي، فهو أساساً إعطاء دور للناس المستفيدين في تخطيط البرامج وادارة شؤون حياتهم وبناء مستقبل مجتمعاتهم. ذلك أن الكثير من برامج التنمية المخصصة لمشاريع محددة في مناطق فقيرة يتم التصرف بها من قبل الحكومات على نحو مخالف لهدفها الأساسي. فجاءت حلول منظّري التنمية تقترح تكليف منظمات غير حكومية تنفيذ بعض البرامج مباشرة. وهذا يؤدي في نظرهم الى ضمان صرف الأموال في المواقع المخصصة لها، من قبل الناس المستفيدين أنفسهم.

النظرية تبدو نبيلة وصائبة. فماذا حصل في التطبيق؟ منذ بدأت الهيئات الدولية تخصص أموالاً طائلة لمنظمات غير حكومية، انتشرت ظاهرة انشاء جمعيات أهلية، الهدف من كثير منها الاستفادة مما بدا وكأنه فرصة متاحة للربح السريع. ويقف وراء العديد من هذه الجمعيات أدعياء وعاطلون عن العمل، ناهيك عن مسؤولين حكوميين أنشأوا جمعيات باسم أقارب وأصدقاء حتى يتسنى لهم تحويل أموال ومساعدات تحت غطاء جمعيات ذات صفة تطوعية.

منذ فترة، طلب منا وزير بيئة في بلد عربي مراجعة مشروع قيمته بضعة ملايين من الدولارات، وذي طابع فني يتطلب اختصاصاً. وقد اشترطت الهيئة الدولية التي أعدت المشروع أن يتم تنفيذ الجزء الأكبر منه عن طريق جمعيات

أهلية. وهذا يعني تكليف هذه الجمعيات مهمات هندسية وفنية وادارية تتطلب خبرة وتدريباً واستمرارية. راجعنا سجل هذه الجمعيات، فوجدنا أن معظمها هيئات تطوعية موقتة ومحدودة الطاقات، تفتقر الى الأعضاء والتنظيم والهيئات الادارية والمحاسبة. ومع هذا، اقترح المشروع تكليفها مهمات هندسية واعلامية وادارية متخصصة، وبُني كله على فرضية أن هذه الجمعيات ستؤمن الاستمرارية للمشروع بعد انتهاء التمويل الدولي. والمشروع، الذي يعنى بتطوير مرافق عامة في أنحاء البلاد، لم يلحظ تدريب موظفين في الادارات الحكومية على متابعة العمل.

كان رأينا أنه لا يمكن تكليف جمعيات تطوعية بأعمال هندسية دقيقة، فهذا من اختصاص مكاتب استشارية محترفة. ولا يمكن تكليفها، مثلاً، إنتاج كتب ومجلات، فهذا من اختصاص ناشرين وصحافيين محترفين. كما لا يمكن تكليف هيئات تطوّعية إدارة مرافق عامة، فهذا من اختصاص إدارات ذات هيكلية وظيفية ثابتة تؤمن الاستمرارية.

نتيجة تقريرنا الى الوزير كانت أن منظمات تطوعية اتهمتنا بالعمل ضدها لمصلحة الحكومات. وكان جوابنا أن مصلحة البلدان، حكومات وشعوباً، أهم من تطبيق نظريات دولية اصطناعية، قد تتفق مع برامج منظّري المنظمات الدولية لكنها تتعارض مع مصلحة المجتمعات المعنية في المدى البعيد.

نحن مع دور كبير للجمعيات غير الحكومية. ولكن هذا الدور لا يمكن تركيبه اصطناعياً بدعم خارجي. إن الجمعيات الأهلية التي تستحق الحياة تثبت جدارتها وأهليتها عن طريق انجازاتها الفعلية ونجاحها في التحول الى مؤسسة. وهي يجب أن تخضع لمحاسبة الناس المستفيدين، وليس لرضى المنظمات المانحة فقط. أما أن تؤدي الهبات للمنظمات غير الحكومية الى تشجيع البلادة والاستسهال ونقل العمل الجدي من الاحتراف الى الهواية، فهذا وضع يجب وقفه فوراً.

على المنظمات الأهلية التطوعية أن تتمتع بالشفافية وتقدم حساباتها الى الناس المستفيدين. وعليها أن تدرك دورها الفعلي في العمل الشعبي، الذي لا يمكن أن يختزل مهمات الاختصاصيين المحترفين والمؤسسات الرسمية.

المطلوب اعادة نظر شاملة في تعريف المنظمات غير الحكومية، فلا يبقى دور بعضها محصوراً في السياحة البيئية، التي تعني في مفهومها السفر حول العالم لحضور المؤتمرات والاجتماعات على حساب أموال مخصصة للتنمية. وقد جاءنا أحدهم مؤخراً ليخبرنا عن مؤتمر حضره في عاصمة أوروبية، فوصف الفندق والمآكل والأسواق، على أنواعها، ونسي في نهاية الحديث أنه كان يحضر مؤتمراً لبحث مشكلة الجوع والفقر والبيئة. لا يجوز استخدام المنظمات غير الحكومية غطاء لنوعية عمل رديئة ولنقل عمل المحترفين الى هواة، وتكليف تجمعات ظرفية القيام بأعمال هي من اختصاص مؤسسات.

ومن طريف التناقضات أنه بينما تذهب بعض مساعدات التنمية ذات الطبيعة الفنية البحتة الى مجموعات من الهواة، تذهب أموال أخرى الى مؤسسات غنية لا تستحقها إطلاقاً. ففي أحد بلدان المنطقة، تم منح مبلغ يفوق الثلاثة ملايين دولار، كمساعدة من صندوق في دولة أوروبية مخصص لتنمية مناطق الفقراء في الدول الأكثر فقراً، أعطيت الى أكبر شركة عقارية خاصة في الشرق الأوسط لمساعدتها في عمل تنظيف بيئي كان من المفترض أن تقوم هي نفسها بتمويله.

حين ندعو الهيئات والدول المانحة لمساعدات التنمية الى إعادة النظر في نهجها، وحين نطالب بفضح المسترزقين من المنظمات التطوعية، فنحن نفعل هذا دفاعاً عن سمعة هذه الهيئات والمنظمات ودورها. إذ يجب إجبار المسؤولين عن المنظمات الأهلية على العمل الجاد لكسب رزقهم، واخضاع المنظمات للمحاسبة، فلا تبقيها المساعدات السهلة مأوى للفاشلين والعاطلين عن العمل والأدعياء.

التنمية المستديمة توزيع غنى لا توزيع فقر

* أيار ١٩٩٨

تكاد مقررات بعض المؤتمرات الدولية المعنية بالبيئة أن تكون دعوة الى الدول الفقيرة للموت عطشاً وجوعاً ومرضاً. فهي تدعو الى التوفير في استهلاك المياه وفرض رسوم مرتفعة عليه، في بلدان يعاني الملايين من سكانها أصلاً نقصاً هاماً في امدادات المياه النظيفة، ويوازي استهلاك الفرد السنوي للماء فيها الاستهلاك الأسبوعي لمواطن في دولة صناعية. وهي تدعو الى وضع قيود على الزراعة وانتاج الغذاء حفاظا على التنوع البيولوجي وسلامة التربة، في بلدان يعاني سكانها نقص الغذاء ويموت أطفالها جوعاً ومرضاً.

صحيح أن مشكلة المياه كبيرة جداً. فأحدث الأرقام تشير الى أن أكثر من مليار شخص، أي ٢٠ في المئة من سكان العالم، يعانون نقصاً خطيراً في مياه الشرب النظيفة، بينما يفتقر ٥٠ في المئة من الناس الى المياه الكافية لتأمين الحد الأدنى من النظافة والصحة العامة. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه المشكلة خلال السنوات الـ٢٥ المقبلة، حيث سيواجه ثلث سكان العالم أزمات ماء.

وصحيح أن العالم يخسر كل سنة ملايين الهكتارات لمصلحة الصحراء، بسبب الاستغلال المكثف وغير السليم للأراضي، وأن الأنواع الحية تنقرض بسبب زحف العمران وانتشار الصناعة والاستغلال غير المتوازن للغابات والموارد، ناهيك عن مجموعة كبرى من المشاكل البيئية الملحة مثل تلوث الأنهار والمحيطات والهواء والأرض.

هذه كلها مشاكل حقيقية وثابتة وتحتاج الى حلول سريعة. ولكن السؤال يبقى كيف يمكن أن نضع قيوداً على تأمين الماء والغذاء للعطشان والجائع، بلا توفير بدائل. ولماذا يتم تسويق مبدأ التوفير في الاستهلاك على أنه الحل الوحيد؟

ان الحرص في استخدام الموارد الطبيعية عمل ضروري. لكن الاكتفاء بهذا القدر من المعالجة لن يؤدي الا الى زيادة العوز والفقر، عن طريق توزيع القليل المتوفر من الموارد المتناقصة على العديد من الناس المتكاثرين. وفي هذا

التوجه استخفاف بكرامة الانسان وحقوق الفقراء وقدرة العقل البشري.

ما نأمل من مقررات المؤتمرات الدولية إقامة برامج لنقل التكنولوجيا وتطويرها في الدول النامية نفسها، بحيث يترافق الحفاظ على البيئة مع احترام كرامة الانسان، ويترافق الحرص على الموارد مع استنباط أساليب انتاج نظيفة جديدة.

الدول العربية التي تعاني شحاً في المياه العذبة تقع جميعها على بحار غنية بالمياه المالحة. وكثير من الدول النفطية يعمد الى تحلية مياه البحر عن طريق التقطير أو التناضح العكسي. وجميع تقنيات التحلية المعتمدة حالياً مكلفة جداً ولا يمكن تعميمها، وهي قائمة كلياً على تكنولوجيات مستوردة تم تطويرها في بلدان لا تعاني شحاً في المياه العذبة ولا تحتاج الى تحلية مياه البحر. فماذا يمنع ضخ موارد مالية كبيرة في برامج أبحاث تستخدم طاقات علمية محلية وعالمية، من أجل تطوير تكنولوجيات رخيصة الكلفة لتحلية مياه البحر؟ كيف يمكن الاستفادة من الطاقة الشمسية ومساحة الصحراء الشاسعة، مثلا، والاثنتان موجودتان بوفرة في المنطقة؟ هل يمكن اقامة برك تجميع واسعة في الصحراء، وضخ المياه في الرمال لسحبها وقد فقدت جزءاً من الملوحة قبل تحليتها؟ أسئلة كثيرة يطرحها العلماء، وتحتاج الى دراسات جدية. ففي هولندا، مثلا، تجارب ناجحة في تنقية المياه عن طريق ضخها في باطن الأرض عبر كثبان الرمال.

وبدل الاكتفاء بالتحذير من سوء استخدام الأراضي في الزراعة، يجدر العمل الجدي، وبموارد ضخمة للأبحاث أيضاً، على استنباط أساليب ملائمة لاكثار انتاج الغذاء، مع المحافظة على سلامة البيئة. ولا بد من تطوير فصائل جديدة تتأقلم مع الظروف المناخية والطبيعية في المنطقة. وهل يعجز العلم الذي توصل الى استنساخ خلايا حية عن تطوير فصائل من الحبوب يمكن زراعتها في المياه المالحة بكلفة مقبولة؟

والى جانب التكنولوجيات الموجهة الى انتاج كميات كبيرة على مستوى

جماعي، ما هي الجهود المبذولة في تطوير تكنولوجيات محلية ملائمة يمكن من خلالها تطوير الانتاج وتحسين نوعية الحياة بجهود فردية؟

على الدول النامية أن ترفض نظرية العدالة المزعومة القائمة على توزيع القليل الذي لديها، وتتجه الى تطوير تكنولوجيات الانتاج الملائمة والنظيفة والمبتكرة التي تؤمن الكثرة. فالتوزيع العادل في مفهوم التنمية المستديمة هو توزيع غنى لا توزيع فقر.

المؤسسات الفاعلة تمنع الهلع البيئي

* آذار ١٩٩٨

من الصفات الخاصة بالعالم الثالث، الذي ننتمي اليه، أن كل الناس يتحدثون في السياسة والاقتصاد، ويتبارون في التحليلات واقتراح الحلول النهائية الحاسمة للمشاكل. وكل واحد يعتقد أنه يمتلك الكلمة الفصل لأية معضلة والجواب الشافي الكافي لكل سؤال. ففي أي مقهى، ومع أي سائق تاكسي، وفي أي برنامج تلفزيوني صباحاً أو مساءً، نسمع تحليلات وحلولاً في السياسة والاقتصاد، وكأن كل الشعب أصبح خبيراً في السياسة الخارجية والصناعة والتجارة.

في العالم المتقدم، يدور حديث المقاهي على الطقس، والفن، والرياضة، والحب، والطبيعة. ومردّ هذا التناقض بيننا وبينهم أن عندهم مؤسسات فاعلة، تمثل الناس تمثيلاً صحيحاً، مهمتها دراسة السياسات الاقتصادية والانمائية ووضع الحلول. وفي حين تقوم هذه المؤسسات بعملها بجدارة، يتفرغ الناس للعمل المنتج والتمتع بالحياة.

ان افتقار مجتمعاتنا الى مؤسسات عامة مختصة كهذه جعل كل فرد يشعر بالحاجة لأن يكون خبيراً في السياسة والاقتصاد، وشجع كل جمعية أو مجموعة أفراد على محاولة اختزال المهمات المفترضة لمؤسسات عامة مختصة غير موجودة أو غير فاعلة.

هذه الظاهرة بدأت اليوم تتفاقم في موضوع البيئة. فبدل أن يؤدي قلق الناس واهتمامهم بالتدهور البيئي الى قيام مؤسسات مختصة فاعلة، تحولت تفاصيل القضايا البيئية العلمية الى موضوع للتداول اليومي بين أفراد وجماعات يفتقرون الى الاختصاص، مما أدى الى نشوء أجواء هلع وضياع.

منذ شهور قام جدل عقيم في لبنان حول النفايات، بين المحارق والمكبّات والتخمير، أدارته مجموعة من الهواة، واستفاد منه تجار تحولوا بين ليلة وضحاها الى أصحاب حلول سحرية، بتكاليف باهظة. والحجة أن الخطط

العاجلة والطارئة تكاليفها عالية. فمن كان السبب في ايصال المشكلة الى حائط مسدود، مما سمح للمستفيدين بتسويق حلول موقتة طارئة مكلفة؟ ان حالة الهلع لدى الناس سمحت للتجار بتسويق أي حل طارئ يبقى، على رغم كلفته الباهظة، اسعافاً أولياً.

وما لبث المسؤولون أن أعلنوا في مؤتمرات صحافية وبيانات عن «برنامج نموذجي لفرز النفايات في المصدر». فتم توزيع بعض المستوعبات على نحو عشوائي في بعض الشوارع، بلا حملات توعية مدروسة، وبلا متابعة. ووضعت على «مستوعبات الفرز» ملصقات باللغة الانكليزية، تحمل تعابير غامضة حتى على الاختصاصي، فكيف بالناس العاديين. وكأن جميع سكان شوارع بيروت المشمولة بالتجربة من خريجي جامعتي أوكسفورد وكامبريدج، حتى نخاطبهم باللغة الانكليزية. هذه المستوعبات التي يفترض أنها لفرز النفايات، ما زالت تعبّأ عشوائياً وكل يوم، بأي نفايات، حيث يختلط البلاستيك بالخضار واللحوم والخشب وبقايا الثياب والمعادن، لأن الناس لم يفهموا لماذا هي هناك وماذا يفترض بهم أن يضعوا داخلها. وعلى رغم ذلك، ما زالت سيارات الشركة الملتزمة تمر يومياً في موكب استعراضي ومع لوحات بالانكليزية، لجمع «النفايات المفروزة»، لإيهام الناس أن المشروع ناجح. ويكفي أن ينزل أي مسؤول الى الشارع ويكشف على محتويات مستوعب مخصص للفرز، ليجد فيه خليطاً من كل أنواع النفايات. فمن يدفع ثمن الخطأ؟ وهل هو خطأ في المبدأ أم في التخطيط والتنفيذ؟ وما هي خبرة الذين خططوا هذا المشروع في مجال فرز النفايات؟

وكانت قد طرحت في سوق التداول الشعبي، قبلاً، مواضيع النفايات السامة، والشواطئ، ومصانع الاسمنت، وتبارى جموع من غير المختصين في استنباط معلومات واقتراح حلول، الى أن طرحت مسألة استخدام الأسبستوس (الأميانت) في شبكة أنابيب المياه. فعادت نظريات هواة البيئة من جديد، أفراداً

وجمعيات ونقابات، ناهيك عن «المستشارين». وكل يطرح شتات أفكار متعارضة، وكأنه يمكن معالجة مواضيع علمية بحتة عن طريق التصريحات الصحافية وضروب البلاغة اللفظية.

مرة أخرى، ندعو الى سحب موضوع البيئة من سوق الاستهلاك الاعلامي والسياسي، عن طريق انشاء مؤسسة وطنية للابحاث البيئية، ودعمها بالعلماء والباحثين والمختبرات، لتتولى، بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث الأخرى، دراسة الأوضاع البيئية ووضع التقارير العلمية الموثقة في كل موضوع تفصيلي. هكذا لا يبقى العمل البيئي مبنياً على افتراضات عشوائية، ولا تتحول البيئة الى موضوع مثل السياسة والاقتصاد في عالمنا الثالث، حديث الذي لا حديث له.

العرب والعولمة البيئية

* كانون الثاني ١٩٩٨

أخيراً، حسمت مجموعة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) أمرها من مسألة مشاركتها في التدابير الدولية لمعالجة مسببات تغير المناخ. فللمرة الأولى، أعلنت المجموعة موقفاً هجومياً شجاعاً، يحمي حقوق الدول النفطية، وهي في معظمها دول في طور النمو، كما يحافظ على مصالح الدول الفقيرة.

لقد طالبت دول «أوبك» بتعويضات مالية لسد الخسارة التي ستترتب عن فرض ضرائب مرتفعة على الوقود تؤدي الى تخفيف حجم الاستهلاك. فالخطة التي تقترحها الدول الصناعية لخفض انبعاث ثاني أوكسيد الكربون ستؤدي الى تقليص انتاج النفط وخسارة دول «أوبك» عشرين مليار دولار سنوياً.

والدول الأساسية المنتجة للنفط هي في معظمها دول نامية من العالم العربي وآسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، وهي تفتقر الى الصناعات الكبيرة، كما أنها ما زالت تحتاج الى صرف آلاف الملايين على مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتطوير شعوبها. وهي تلتقي في موقفها مع مجموعة الدول الأكثر فقراً في العالم، التي ترى أن الدول الصناعية الغنية يجب أن تتحمل العبء الأساسي لتنظيف البيئة لأنها هي المسؤولة بشكل رئيسي عن تلويثها.

واذا كنا ندعو الى عدم حشر الدول النفطية والدول النامية والفقيرة الأخرى في التزامات تضر بمصالح شعوبها، تحت ضغط قوى المال والصناعة في العالم، فهذا لا يعني ان مشكلة تغير المناخ ليست ملحة. لقد أصبح ثابتاً أن المناخ يتغير على نحو خطير بسبب الممارسات الصناعية المنفلتة ووسائل النقل. فمعظم العلماء يتفقون اليوم على أن الاستمرار في الممارسات الحالية سيؤدي الى ارتفاع في درجات الحرارة العالمية يصل الى ٣،٥ درجات خلال مئة سنة. وسينتج عن هذا ارتفاع مستوى مياه البحار بين ١٥ و٩٥ سنتيمتراً، كما ستتغير النظم البيئية بسبب تغير الحرارة في السواحل والصحاري والغابات.

السبب الأساسي لهذا التغير المناخي انبعاث غازات الوقود المستعمل في

الصناعة والنقل وانتاج الطاقة. والحل تخفيف استخدام أنواع الوقود الملوثة، وتطوير مصادر أخرى نظيفة للطاقة، مع ما يستتبعه هذا من زيادة في كلفة الانتاج. فما هي مواقف الدول المختلفة من هذا الموضوع؟

الولايات المتحدة، التي تضم ٤ في المئة من سكان العالم، مسؤولة عن ٢٥ في المئة من انبعاثات الغازات المسببة لتغير المناخ. غير أنه مع الاستمرار في السياسات الحاضرة، فمن المتوقع أن تزداد انبعاثات هذه الغازات في الولايات المتحدة بنسبة ٢٣ في المئة سنة ٢٠١٠ بالمقارنة مع ما كانت عليه سنة ١٩٩٠، بينما تطرح دول المجموعة الأوروبية تخفيض الانبعاثات بنسبة ١٥ في المئة قبل هذا التاريخ. وتدعو الولايات المتحدة أيضاً الى إلزام الدول الفقيرة النامية بمعدلات خفض الانبعاثات في الوقت ذاته مع الدول الصناعية، مع ما في هذا من عرقلة لجهود التنمية. وتهدد أوستراليا بالخروج على أي اتفاق للحد من انبعاثات الغازات المسببة لتغير المناخ اذا كان سيعني خسارة وظائف وإبطاء عجلة النمو الاقتصادي.

وسط هذه التناقضات، وعجلة شد الحبال الدولية، تبنت دول «أوبك»، التي وقفت في جبهة واحدة مع الدول الأكثر فقراً، موقفاً مميزاً. ففي حين كانت ترفض في الماضي كل بحث في زيادات الضرائب على النفط وتعتبره موجهاً ضدها، مما أظهرها في حالات كثيرة وكأنها معادية للبيئة، اعتمدت اليوم نهجاً ذكياً يحرج الدول التي تخلط رعاية البيئة بالمصالح الاقتصادية الداخلية. فهي الآن تقول: ارفعوا الضرائب على النفط، ولكن ارفعوها أيضاً على كل مصدر آخر للطاقة بحسب تسببه بالتلوث. فلا يجوز أن تصبح حماية البيئة غطاء لمعاقبة الدول النفطية لصالح أشكال أخرى من الطاقة الملوثة أيضاً.

وهي تقول: ان الضرائب على النفط أصبحت مصدر دخل كبير للدول الصناعية الغنية، بحجة الحفاظ على البيئة. فأصبح ما يصل الى خزائن هذه الدول من رسوم على براميل النفط يساوي أضعاف ما يصل الى الدول المنتجة

من سعر البرميل. فاذا كانت حجة الحفاظ على البيئة جدية، فلتعطِ الدول الصناعية الغنية الجزء الكبير من ضرائب البترول كتعويضات الى الدول النفطية والدول الفقيرة، للمساعدة في تطوير برامج حماية البيئة لديها.

ان تجارب وطنية ناجحة في برامج التنمية المستديمة هي الرد الأفضل على خيبات الأمل من المؤتمرات الدولية. فهذه غالباً ما تكتفي بوضع الشروط على الدول النامية، في حين تمنع عنها امتلاك التكنولوجيا الكفيلة بتحقيق برامج التنمية المتوازنة محلياً. ولا يجوز مطالبة الدول النامية بتخفيف سرعة النمو الاقتصادي، في حين تستمر الدول الصناعية في الاخلال بالالتزامات التي قطعتها في قمة الأرض في الريو عام ١٩٩٢. فبعد سنوات خمس على تلك القمة، لم تلتزم الا ثلاث دول صناعية (سويسرا، بريطانيا، المانيا) بمعدلات انبعاث ثاني أوكسيد الكربون التي تم الاتفاق عليها، بينما ازدادت تلك الانبعاثات في الدول الصناعية الأخرى بنسب مخيفة. وفي طليعة الدول الملوِّثة الولايات المتحدة وفرنسا وكندا واسبانيا وفنلندا واليابان. والمعروف أن ٧٥ في المئة من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون يأتي من الدول الصناعية.

ومن المفارقات أن تطالب هذه الدول الملوِّثة عينها بوضع ضريبة مرتفعة على البترول، لمحاولة الحد من استخدامه، تستأثر هي بها. فالمطلوب، اذا كانت الدعوة جدية، ان تذهب معظم عائدات هذه الضريبة الى الدول المنتجة للبترول، وهي في معظمها دول نامية، لتطوير تكنولوجيات الانتاج الملائمة بيئياً، ولتحقيق برامج التنمية المستديمة التي هي في حاجة اليها.

كما أن الدول الصناعية لم تفِ بوعودها في مؤتمر قمة الأرض بالدعم المادي ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية، لمساعدتها في تطبيق برامج الرعاية البيئية.

ونلاحظ ان الاتجاه السائد هو سيطرة الدول الصناعية الكبرى على القضايا الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية والتكنولوجيا المتطورة ومنظمات

التمويل الفاعلة. ويرافق هذا اهمال متعمد لبحث الشؤون الاقتصادية في مسائل البيئة والتنمية. وكأن المقصود إلهاء الدول النامية بنظريات البيئة والسياسات الاجتماعية، بينما السياسات الكبرى ترسم على مستوى القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية. وفي هذا الاطار، تم تحجيم منظمات دولية مختصة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقطعت الموارد عنها لافقارها وشل فعاليتها، لمصلحة مؤسسات التمويل. وتضاءل الاهتمام بالبرامج الدولية والتعاون الدولي، لمصلحة المساعدات المباشرة من الدول، التي غالباً ما تكون مشروطة بمصالح تجارية وسياسية. وأصبحت نظرية «العولمة» في التطبيق العملي مثل «بولدوزر» يسحق الطبيعة والبيئة والناس.

على الدول النامية تحديد أهدافها وأولوياتها بوضوح، وعدم الاكتفاء بانتظار مقررات المؤتمرات الدولية. ولكن عليها أيضاً أن تجد الشجاعة الكافية للاعتراف بدور حكوماتها وشركاتها وصناعاتها وسياساتها الانمائية في الممارسات البيئية محلياً ودولياً. فالقول انه يمكن التغاضي عن هذه الممارسات لان الدول الصناعية سبقتنا اليها لن يساعد في الحوار وفي الحفاظ على هذا الكوكب. على الدول متابعة برامجها البيئية على وتيرتها ولمصلحة شعوبها، من دون الانسحاب من المجتمع الدولي.

نحن ننتمي الى العالم العربي، والى مجموعة الدول الفقيرة النامية. ولا يجوز أن نقبل التنازل عن مصالحنا تحت ضغط مطارق «العولمة البيئية»، لا سيما حين تعني أن على الفقراء وحدهم أن يدفعوا الثمن.

أزمة موارد أم أزمة إرادة وخيال

* تشرين الثاني ١٩٩٧

أصبحت الشكوى من شح الموارد المالية الحجة الأولى لتقصير برامج التنمية الدولية في تحقيق نتائج. والاستكانة الى هذه الحجة التبريرية لن تؤدي الى تدفق الموارد ولا الى التقدم في تحقيق برامج ناجحة. فالمشكلة الكبرى التي تتمادى المنظمات الدولية في التغاضي عنها هي القصور في الارادة والادارة، ناهيك عن محدودية الخيال.

وقد يكون من أخطر افرازات قمة الأرض في ١٩٩٢ هذا السيل من البرامج المكررة التي نتجت عنها، والتي تحمل أسماء فضفاضة، تبقى مشكلتها الكبرى أن القائمين عليها أنفسهم لا يعرفون في حالات كثيرة ماذا تعني والى ماذا تهدف. فعلى أي أساس تكون المحاسبة وتقييم الانجازات؟ "شبكة التنمية المستديمة"، «بناء القدرات»، «مرفق البيئة العالمي»، «صندوق الاتحاد الأوروبي»، وغيرها عشرات من الأسماء، التي تحمل في طياتها أهدافاً نبيلة، غير أنها ضائعة في معمعة التشويش والتضارب.

لقد خلقت قمة الأرض، عن قصد أو بالمصادفة، نوعاً خطيراً من التنافس المنفلت بين المنظمات، وحتى بين البرامج المختلفة داخل المنظمة نفسها، على اقتطاع جزء أكبر من العمل البيئي. وفي خضم هذه الفوضى ضاع الهدف وأصبحت البرامج تدور في حلقات مفرغة، وكأن وجودها واستمرارها هما الانجاز المطلوب، وليس نجاحها في الوصول الى الناس وإحداث تغيير ملموس في نوعية الحياة.

كيف يحق للمنظمات أن تشكو من قلة الموارد وهي تستخدم مواردها الشحيحة في برامج مكررة بلا تنسيق ولا محاسبة؟ في أحد بلدان المنطقة، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطة وطنية للاعلام والتوعية البيئية بطلب من وزارة البيئة وبالتنسيق معها. واذا بثلاث منظمات أخرى، نطاق عملها الغذاء والزراعة والصحة، تصرف عشرات الآلاف من الدولارات لاعداد خطط في

الموضوع نفسه وللبلد نفسه. وهي كلها بقيت على الرفوف وفي الأدراج.

وفي حالة أخرى، أعدّ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مشروع قانون بيئي وتشريعات بيئية ومبادئ لتقييم الأثر البيئي، في مجهود استمر سنتين وشارك في تطويره عشرات الاختصاصيين وراجعه مئات المسؤولين في الادارات المحلية والمنظمات الدولية المختصة، وجاوزت كلفته نصف مليون دولار. فاذا بمنظمة أخرى تكرر العمل نفسه، وتقدّمه على أنه المحاولة الأولى في هذا المجال. فهل يكون الاهتمام البيئي لهذه البرامج محصوراً في »اعادة التدوير»، التي يبدو أنها تفهمه اعادة تدوير التقارير والخطط، لتصبح اجتراراً يفقد كل مضمون ومعنى؟

وقد خلق هذا التراكم في البرامج الدولية ذات العناوين البيئية نوعاً جديداً من العرض والطلب. فتشكّلت فئة من «الخبراء البيئيين» في كل مجال وبلا مجال أيضاً. فالذي أعد منذ عشرين سنة ورقة جامعية تضمنت استقصاء عن أنواع التربة مثلاً، باعها اليوم الى أحد البرامج أو الوزارات ونصّب نفسه خبيراً في «بيئة التراب». وفي حالات كثيرة يبيع الورقة نفسها الى برامج متعددة، مع تغيير العنوان. والذي حضر دورة إعدادية لخمسة أيام في «تقييم الأثر البيئي»، ولو غاب عن معظم حلقاتها، أصبح يعرّف عن نفسه كخبير في تقييم الأثر البيئي. والذي حصل على شهادة في البيئة من «جامعة» ينحصر وجودها في عنوان بريدي، أصبح يلقي محاضرات ويبيع دراسات في البيئة. ولا بأس اذا نقل المعلومات والصور، مقاطع وصفحات كاملة، عن مجلات وكتب اختصاصيين، حتى من دون ذكرهم.

هذا كله من تشعبات وافرازات مشاريع أصبحت تسمي الانسان «المستفيد» (stakeholder)، وكأنها تريد تحويله الى رقم في مجموع الفقراء وتجرده من انسانيته. وكأن هدف التنمية لم يعد الانسان ونوعية الحياة. وفي مواجهة هذا التشويش، بتنا نتساءل هل المقصود تحويل البيئة والتنمية الى

ملهاة للدول النامية، وشعارات بلا «أسنان»، لتبقى القرارات الكبرى التي تغيّر مجرى الأحداث في يد منظمات التمويل والكبار الذين يملكون المال والاقتصاد والسلاح؟

وهل أصبحت المؤتمرات والتقارير هدفاً في ذاته، بلا خطة ورؤية واضحة ومحاسبة على نتائج، وكل تقرير يقترح تقريراً لاحقاً، وكل مؤتمر يقترح مؤتمراً مكمّلاً؟ وهل أصبحت الاستدامة تعني دوام المؤتمرات والتقارير والوظائف والتنفيعات؟

لقد آن لهذا الكرنفال البيئي ـ الانمائي أن ينتهي.

«الكائنات الدولية» وعامة البشر

* تموز ١٩٩٧

طلبت منا إحدى وزارات البيئة في بلد عربي ابداء الرأي في مسوّدة مشروع يموله المرفق العالمي للبيئة. والمرفق هو هيئة التمويل البيئي التي أنشئت عقب قمة الأرض في ١٩٩٢، ويضم البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. المشروع يلحظ انشاء هيئة ادارية في اشراف وزارة البيئة، ويقوم على تدريب قدرات محلية في مجال حماية الطبيعة، لتمكين الوزارة والهيئات المحلية من متابعة العمل بقدراتها الذاتية خلال ثلاث سنوات.

الى هنا، بدت الخطة جيدة ومنطقية، اذ لحظت تسليم مشروع قابل للحياة بعد سنوات ثلاث، تتولى السلطات المحلية ادارته. غير أن المشروع حدد في موازنته أرقاماً مبالغاً فيها لا تتوافق مع السوق المحلية، منها مبلغ مئة وخمسين ألف دولار سنوياً تكاليف للمدير، وألف دولار معاشاً شهرياً لسائق، اضافة الى أرقام مشابهة لوظائف أخرى. وكان يفترض أن يعمل هؤلاء في وزارة لا يتجاوز الراتب الشهري لأكبر موظف فيها السبعمئة دولار. فيكون ما يتقاضاه سائق المشروع أكثر من راتب رأس الهرم الوظيفي في الوزارة، الذي يفترض به أن يكون رئيساً لمدير المشروع نفسه. واذا افترضنا أن جميع العناصر الفنية الأخرى للمشروع جيدة، فكيف يمكن لمدير عام أو وكيل وزير أن يتمتع بسلطة الرئيس على مدير مشروع يتقاضى راتباً ومخصصات تفوق عشر مرات ما يتقاضاه هو؟ وكيف يتعامل اختصاصي يحمل دكتوراه مع سائق يتفوّق عليه راتباً؟ هل يمكن أن نتصور العلاقات التي ستنشأ بين هؤلاء والحزازات التي لا مفر منها؟

واذا كتب للمشروع أن يحقق نتائج، على رغم الحزازات والمتاريس التي لا بد أن تقوم، فكيف يمكن للسلطات المحلية أن تؤمّن له الاستمرار بعد سنوات، حين تتسلمه ويطلب منها تمويله؟ فهذه السلطات ملزمة بجداول الرواتب

المحلية، ولن يمكنها أن تدفع للسائق، ناهيك عن الفنيين الذين يكون قد تم تدريبهم في نطاق المشروع، رواتب تبلغ أضعاف تلك المعمول بها محلياً. وأمام هذا الوضع، سيتحتم اما ايقاف العمل واهدار جهد ومال، واما اللجوء الى ادارة جديدة غير مدربة تقنع بالرواتب السائدة، وفي هذا هدر للتدريب الذي يكون قد حصل عليه الفنيون الذين تم توظيفهم ببدلات لا تتوافق والواقع المحلي.

ولا تقتصر المفارقات على الرواتب والمخصصات. ففي حالات كثيرة، تقتطع المنظمات والهيئات المانحة نسباً كبيرة من قيمة المشاريع كمصاريف ادارية، قبل أن يصل الى المستفيدين أي مبلغ. وقد روى لنا وزير صديق أن احدى المنظمات أعلنت عن تقديم مبلغ لمشروع في وزارته، وعممت الخبر على وسائل الاعلام، وحين جاء وقت التنفيذ حسمت المنظمة من المبلغ أكثر من نصفه مصاريف سفر وادارة لتحضير المشروع. ولم يكن سهلاً للوزير أن يبرر لزملائه ولا للمستفيدين هذا النقص في المبلغ الموعود.

نحن نفهم أن استقطاب خبرات في اختصاصات معينة يستدعي دفع رواتب تتوافق مع سعر السوق العالمية، لأن مجالات العمل لبعض الخبراء أصبحت عالمية. غير أن الاعتماد على هؤلاء يجب أن ينحصر في مهمات استشارية محدودة لمصلحة المنظمات المانحة. وليس هناك أي مبرر لتوظيف أشخاص بخبرات متوافرة محلياً، لمهمات تمتد سنوات، داخل المؤسسات الرسمية، برواتب لا تتناسب اطلاقاً مع سعر السوق المحلية، ليعملوا جنباً الى جنب مع أشخاص يماثلونهم علماً وشهادات وخبرة، ويتقاضون جزءاً زهيداً من رواتبهم. وفي هذه الأجواء، يتصرف أصحاب الرواتب المرتفعة المدعومة من البرامج الدولية، داخل الادارات التي يعملون فيها، وكأنهم كائنات من كوكب آخر. وهذا يخلق حساسيات ليست في مصلحة المشاريع، ويزعزع سوق العمل. فالأجدى لضمان الاستمرارية تدريب موظفين داخل المؤسسات المستفيدة وضمن أطرها الوظيفية الثابتة، مع امكان اعطائهم بعض العلاوات التشجيعية،

حفاظاً على التوازن. وهذا ما تعتمده دول عدة في العالم الثالث وتشترطه في المشاريع ذات التمويل الخارجي. وفي جميع الحالات، يمكن الاستعانة بخبرات استشارية لفترات محددة ومهمات متخصصة.

ان توفير وظائف محلية محدودة تعد على أصابع اليد، بتمويل دولي، وبرواتب تساوي أضعاف سعر السوق، يخلق بلبلة. ففي بلدان حيث معدل المعاش الشهري للمهندس في مؤسسة رسمية يوازي مئتي دولار، لا يجوز توظيف مهندس بالمؤهلات نفسها، جنباً الى جنب معه، بمعاش يصل الى خمسة آلاف دولار. فهذا وضع غير طبيعي، يولد شعوراً بالغبن والظلم، ويخلق عند بعض الطامحين للوظائف أحلاماً من سراب.

واذا كان على الهيئات الدولية مسؤولية كبرى في تصحيح هذا الوضع والتعامل بحساسية مع الدول كمجموعة بشر لا كتلة أرقام، فالمسؤولية الأساسية تقع على الدول المستفيدة نفسها. اذ على حكوماتها التفاوض على شروط محددة للمشاريع، تضمن وصول الفوائد الى الناس المعنيين، بدل هدر الموارد في مراسم الفولكلور الدولي. فالمشاريع النافعة يتم تخطيطها على مقاس الدول والشعوب المستفيدة لا على مقاس المنظمات.

لائحة العقاقير لا تصنع طبيباً!

* أيار ١٩٩٧

اذا كان مسموحاً ومطلوباً أن يحتج الناس العاديون على تردي الأوضاع البيئية، فمن غير المقبول أن تكتفي المؤسسات الرسمية المكلفة شؤون البيئة بالاحتجاج وسرد المشاكل. فليس الناس المتضررون حائط مبكى للمسؤولين، ولا البكاء يعوض عن حلول عملية وخطة عمل.

وفي حين يعكس ازدياد الكلام عن البيئة في وسائل الاعلام وتصريحات المسؤولين الحكوميين تصاعد الاهتمام بهذا الموضوع الحيوي، غير أن هذه الطفرة الكلامية، اذا بقيت في العموميات، تحمل خطر تغطية العناوين لصلب الموضوع.

فالمؤتمرات الصحافية والبرامج التلفزيونية والمقالات، ناهيك عن تصريحات السياسيين، تحفل بعناوين لمشاكل بيئية متفرقة، تبقى في معظمها في إطار السرد الانتقائي للمشاكل، بلا اتجاه نحو خطة لحلول. والخطير في الأمر أن بعض المشكلات البيئية يتم طرحها وكأنها تكتشف للمرة الأولى، وتدور نقاشات لاستنباط حلول افتراضية لها، بينما يعرف الاختصاصيون أنها مشاكل تقليدية معروفة في العالم، بات لمعظمها حلول حاسمة يمكن الاطلاع عليها في أي كتاب مختص يدرسه طلاب الفروع المعنية في الجامعات.

وفي حين لا نجد مهندساً أو صيدلياً أو محامياً يتنطح فوق الأطباء المختصين كخبير في مرض السرطان، نجد بعض الهواة وقد نصبوا أنفسهم خبراء في مواضيع بيئية مختصة جداً، مثل تقنيات معالجة النفايات. وأصبحت وسائل الاعلام تستسهل إغداق لقب «خبير بيئي» من دون أن نعرف أي بحث علمي قام به صاحبه في المجال المعني، أو أي مشروع بيئي هندسي ناجح صممه أو نفذه، ناهيك عن معرفة الجامعة التي تخرج منها في الاختصاص الذي يدّعي فيه لقب الخبرة.

لقد شاع خلال السنوات الأخيرة اعتماد دول كثيرة في العالم الثالث على

تقارير منظمات دولية وكأنها الكلام الفصل في السياسات البيئية، وتقاعست الهيئات المحلية بالتالي عن تطوير قدراتها الذاتية في البحث والتحليل والادارة البيئية. وأخطر ما حصل لبعض وزارات البيئة المستحدثة انصرافها الى التأثيث بدل التأسيس، واهمالها بناء مؤسسة في وزارة البيئة، تقوم على خبراء في اختصاصات البيئة والادارة البيئية. فهؤلاء فقط يشكلون الضمانة لاستمرارية العمل البيئي الوطني. ولا يمكن لكل مستشاري المنظمات الدولية، ونحن منهم، الحلول مكان الأجهزة الفنية والادارية الوطنية العاملة في إطار الكادرات الوظيفية الثابتة. كما لا يمكن الاستعاضة عن المؤسسات بفريق من المستشارين والمساعدين الموقتين، الذين يجيئون مع التعيين السياسي ويذهبون معه. فصفات الاندفاع والولاء التي تحكم هذه التعيينات لا تعوّض عن الاختصاص العلمي والخبرة. واذا كان الاندفاع شرطاً مهماً للعمل في الجمعيات البيئية الأهلية، فهو لا يكفي في إطار بناء مؤسسات وطنية. وكما أن المعارك الوطنية تحسمها الجيوش النظامية وليس المرتزقة، فبناء المؤسسات الوطنية يقوم على الأجهزة الفنية والادارية النظامية وليس على فلول المستشارين الموقتين.

ونتيجة للاندفاع نحو تحقيق أي «انجازات» للاستهلاك الاعلامي، تحت ضغط الكلام العمومي على شؤون البيئة، تختصر بعض الحكومات برامجها من مرحلة تحديد المشاكل البيئية الى مرحلة التنفيذ الانتقائي لبعض تدابير المعالجة، لاغيةً بذلك مرحلة أساسية تتمثل في وضع خطة وتحديد أولويات. وهذه إحدى نتائج الاستيعاب الانتقائي لتقارير المنظمات الدولية والخبراء، في غياب مؤسسات بيئية وطنية. فمهما حفلت هذه التقارير بالافكار المفيدة، تبقى بلا جدوى ما لم يتأمن لها خبرة محلية هي بمثابة المعدة التي تهضم. وكم نلاحظ العسر الفكري عند الذين يكتفون بمقتطفات التقارير.

لقد طلبت منا احدى منظمات الأمم المتحدة منذ فترة مراجعة مشروع لمساعدة هيئة بيئية رسمية في واحدة من دول المنطقة على بناء قدراتها. فكانت

ملاحظتنا الأولى ان هذه الهيئة حوت أثاثاً بلا أساس. فهي كانت خالية من الموظفين الذين يمكن تدريبهم على ادارة البيئة وعلومها. واقترحنا بالتالي تقسيم المشروع الى مراحل، بحيث يشترط الانتقال من مرحلة الى أخرى تعيين موظفين كفوئين وبناء مؤسسات فنية وإدارية. غير أن المشروع بدأ بلا شروط حقيقية ورقابة مرحلية، وانتهى بعدما تم صرف مئات الألوف على التقارير، وبقيت الهيئة المعنية بلا موظفين ولا مؤسسات.

إن الاستمرار في الاجترار الانتقائي لتقارير المنظمات، مهما كانت دقيقة وصائبة، لن يجدي نفعاً في غياب التنظيم المؤسسي، الفني والاداري، الكفيل وحده باستيعاب الحاجات وتحديد خطة عمل قابلة للحياة. فان حفظ لائحة العقاقير عن ظهر قلب لا يصنع طبيباً، واستظهار عناوين التقارير لن يجدي في وضع سياسة وطنية للبيئة.

في عالمنا العربي مشاكل بيئية كثيرة، غير أنها متواضعة جداً إذا ما قيست بالمعضلات البيئية التي تواجهها الدول الصناعية. وحل هذه المشاكل في متناول اليد إذا اعتمدت الحكومات سياسات وطنية واضحة للبيئة، وسحبت الموضوع من أيدي الهواة لتضعه في أيدي الاختصاصيين المحترفين.

التجارة العالمية
تواجه حواجز خضراء

* آذار ١٩٩٧

تختلف الآراء حول ما إذا كانت التجارة تتسبب بمشاكل بيئية أم لا. فالاقتصاديون يعتبرون أن التجارة الحرة توفر الظروف الفضلى لحماية البيئة. فهم يعتقدون أن الأنظمة الاقتصادية الحرة الخالية من الدعم تشجع على تركيز عمليات الانتاج في المناطق حيث تسمح عوامل السوق والطبيعة بالانتاج الأقل كلفة. ويسوقون على هذا مثلا من أوروبا الغربية، حيث أدى الدعم الحكومي المتواصل للمزارعين، وتدابير الحماية ضد الانتاج الخارجي، إلى اعتماد أساليب الزراعة الكثيفة التي سببت مشاكل بيئية منها تحمّض الأرض والافراط في استعمال الاسمدة الكيميائية والمبيدات. أما الدول التي تمكنها مواردها الطبيعية من الانتاج بوسائل صديقة للبيئة وبلا استعمال مكثف للأسمدة والمبيدات، فهي لا تستطيع المنافسة في أوروبا بسبب تدابير الحماية.

ويعطي الاقتصاديون مثلا آخر من أوروبا الشرقية للدلالة على أن الاقتصاد الموجه يضر بالبيئة. فمع أن دخل الفرد في تلك البلدان كان أدنى كثيراً منه في اوروبا الغربية، كان معدل التلوث فيها أعلى بأشواط. فبسبب الانقطاع عن الأسواق الخارجية، لم يكن في متناول الصناعيين في أوروبا الشرقية تكنولوجيات انتاج حديثة ونظيفة. ومع بدء الانفتاح على العالم الخارجي، أخذت معدلات التلوث في أوروبا الشرقية تنخفض.

أما البيئيون، فلهم موقف آخر. والمغالون منهم يعتبرون أن التجارة، بما أنها المحرك للنمو الاقتصادي، هي بالضرورة ضد البيئة. والدخل الناتج عن التجارة الحرة لا يمكن أن يبرر التخريب البيئي الذي تسببه. إن أسعار الشحن الجوي الرخيصة التي تؤمنها بعض شركات الطيران التابعة لدول أوروبا الشرقية تسمح، مثلاً، بنقل الحليب جواً من نيوزيلندا لتصنيع الجبنة في أوروبا الغربية. فإذا تم احتساب الثمن البيئي، لما كان هذا النوع من التجارة مربحاً أبداً.

تبدو أفكار «الاقتصاديين» و«البيئيين» غير قابلة للتصالح. غير أن هناك

حالات يلتقون فيها في منتصف الطريق: فمثل أوروبا الشرقية يؤكد للبيئيين أنه قد تكون للتجارة الحرة آثارها الايجابية على البيئة. ويتجه عدد أكبر من الاقتصاديين الى الاعتقاد أن نظام التجارة الحرة لا يمكن أن يعمل بتوازن ما لم تؤخذ «الكلفة البيئية» في الاعتبار. فبناء على مبدأ أن الملوّث يدفع الثمن، على المنتج أن يتولى تنظيف فضلاته، مما يجعل السعر أعلى.

لن تحل الخلافات بين البيئيين والاقتصاديين الا حين تعتبر البيئة سلعة ذات ثمن، وتضاف قيمة التخريب فيها نقديا إلى الاسعار. غير أن التدابير التجارية ليست في أي حال الطريق الفضلى إلى حماية البيئة. فالمطلوب مواجهة المشكلة في بدايتها، عن طريق اعتماد تكنولوجيات ملائمة تؤدي إلى الانتاج النظيف.

يجب منع التدابير التجارية الدولية لحماية البيئة من أن تكون عوائق تدفع ثمنها الدول الفقيرة. لقد أمعنت الدول الصناعية في الاستثمار المكثف للموارد وتلويث العالم وتدمير البيئة طوال عقود. فلا يجوز أن تتحول القيود التجارية الدولية البيئية اليوم عقوبات على الدول الفقيرة، تدفع ثمنها منفردة. فبعد خمس سنوات على «قمة الأرض» في ريو دي جانيرو، ما زالت المساعدات التي وعدت بها الدول الغنية العالم الثالث لاعتماد برامج حماية البيئة تأتي بالقطارة، وهي أقل كثيراً من المطلوب. وإذا استمر الأغنياء في الاكتفاء بإلقاء المواعظ على الفقراء حول حماية البيئة، ووضع القيود الفوقية الاستعلائية، فقد نتحول إلى نوع جديد من «الحمائية البيئية» أو الحواجز التجارية الخضراء.

استثمروا في البيئة
لئلا يفوتكم القطار!

* كانون الثاني ١٩٩٧

«النفايات ثروة. الصناعة النظيفة تقلل من إنتاج النفايات الملوّثة، غير أنه لا يمكن إلغاء النفايات كلياً من النشاطات الصناعية والاستهلاكية. والتكنولوجيات الصناعية الحديثة تعيد تصنيع النفايات لانتاج مواد مفيدة. النفايات قد تخلق فرصاً استثمارية مربحة وصديقة للبيئة في الوقت ذاته. في المملكة العربية السعودية اليوم منشآت تعيد صناعة الألومنيوم والحديد والبطاريات والورق. والصناعي الذكي يخطط للقرن الحادي والعشرين بأفكار بيئية».

أهمية هذا الكلام أنه صادر عن المهندس عبد العزيز الزامل، وزير الصناعة والكهرباء السعودي لاثنتي عشرة سنة، ورئيس إحدى أكبر المجموعات الصناعية في الشرق الأوسط. قاله لنا، مدعوماً بالبراهين والأرقام، ونحن على رحلة من الرياض الى بيروت. والزامل، الذي أشرف على تطوير أنجح البرامج البيئية في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في المملكة العربية السعودية، يطبق نظرياته البيئية في القطاع الخاص أيضاً: فشركة الزامل للمكيفات أوقفت استعمال الكلوروفلوروكربون في أجهزة التبريد التي تنتجها، حفاظاً على طبقة الأوزون. وتتولى مجموعة الزامل الصناعية برامج متعددة لاعادة التصنيع.

غير أن المبادرات الفردية، على أهميتها، لا تكفي للحفاظ على البيئة. فالسياسات البيئية الناجحة تحتاج الى حوافز وروادع، تفرض تطبيق برامج محددة ولا تترك تنفيذها لأسلوب الاتفاقات بالتراضي. وإذا كانت الضرائب شراً لا بد منه، فقد تكون «الضرائب الخضراء» أفضلها، لأنها استثمار في المستقبل. والعدالة تقتضي أن يتم تمويل برامج الحفاظ على البيئة من الصناعات المسببة للتلويث ومن مستعملي التكنولوجيات الملوّثة عامة، وصولاً الى أصحاب السيارات ذات المحركات الكبيرة والاستهلاك المفرط. وما فرض

رسوم تصاعدية على استهلاك الماء والكهرباء إلا إحدى الوسائل الضرورية للحفاظ على الموارد.

لقد أحدثت دول أوروبية عدة، في طليعتها الدنمارك والنروج وهولندا، ضرائب على التلويث. وفي المقابل، أطلقت هذه البلدان حوافز لتشجيع الانتاج النظيف ومصادر الطاقة غير الملوّثة. ففي أسوج، أمكن تخفيف تلوث هواء المدن بالكبريت بنسبة ٩٥ في المئة، عن طريق تخفيضات في أسعار المحروقات ذات المحتوى القليل من الكبريت. وفي هولندا، أمكن تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص، قبل أن يصبح قانوناً على مستوى الاتحاد الأوروبي، عن طريق تدابير ضريبية خفضت سعر هذا النوع من البنزين ورفعت كلفة البنزين بالرصاص.

في هولندا اليوم، كل من يلوث البيئة يدفع الثمن بمقدار الضرر الذي يسببه، من الصناعات الكبيرة، التي تتحمل معظم العبء، الى الناس العاديين الذين يدفعون ضريبة تتناسب مع حجم النفايات الصادرة من بيوتهم. وليست هولندا، على أي حال، مجتمعاً غير مبال بشؤون البيئة. فمعظم الناس، ان لم نقل جميعهم، ملتزمون بتدابير فردية صارمة جعلت الحفاظ على البيئة اسلوب حياة.

لا يرمي الناس في المجتمعات المتطورة اليوم قطعة زجاج، ولو مكسورة، في القمامة. إنهم يجمعون الزجاج غير المستعمل في منازلهم، ويرمونه دورياً في مستوعبات خاصة للزجاج موزعة على الأحياء والقرى. وتجمع هذا الزجاج شاحنات خاصة، لاعادة تصنيعه واستعماله.

البطاريات المستعملة في الأدوات الالكترونية أو المصابيح أو حتى لعب الأطفال، لا ترمى في القمامة أيضاً. فلأن محتوياتها، ولو بعد الاستعمال، تعتبر نفايات كيميائية ضارة، يتم تخزينها في أكياس خاصة تجمع من البيوت دورياً. وينطبق الشيء نفسه على علب الأدوية الفارغة. أما الورق المستعمل، من

صحف ومجلات ونشرات، فلا يرمى في القمامة، بل يوضع في مراكز تجميع خاصة، كثير منها ملحق بالمدارس، حيث يتعود التلاميذ من عمر أربع سنوات على جمع الورق التالف لاعادة تصنيعه واستعماله.

قد لا تكون القيمة التجارية لاعادة تصنيع الورق والزجاج في حجم الجهد المبذول للحفاظ عليهما، خصوصاً في بلدان متطورة وغنية اقتصادياً. غير أن العبرة في عادات كهذه أنها تنمي الالتزام الفردي والجماعي بقضية الحفاظ على البيئة، وتجعل من السهل على المجتمع فهم الشؤون البيئية الكبرى واستيعابها، لأن الحفاظ على البيئة، أساساً، طريقة حياة.

أما الشركات الغربية الخاصة، من منتجي السيارات إلى منتجي المواد الاستهلاكية، فهي تتنافس في حملاتها الاعلانية لاقناع الجمهور بأن انتاجها «صديق للبيئة». لقد أصبح اقتناء سيارة لا تستهلك كثيراً من الوقود وتنفث كمية أقل من الغازات الضارة ممارسة شائعة ودليل وعي حضاري.

انها رسالة صريحة الى الصناعيين والتجار العرب: استثمروا في حماية البيئة، لئلا يفوتكم القطار! وقد تكون رسالة الى غير التجار والصناعيين أيضاً. ففي عالم اليوم، تنهار حكومات ويسقط سياسيون بسبب البيئة.

واستجابة لدعوة معالي المهندس عبد العزيز الزامل، ستبدأ «البيئة والتنمية» قسماً مختصاً بالفرص الاستثمارية الصناعية في مجال البيئة، مساهمة منا في ألا يفوت العرب القطار.

التلوث الصناعي
والتكنولوجيا الملائمة

* تشرين الثاني ١٩٩٦

حين ارتفعت أصوات التحذير من العلماء والمجموعات البيئية في السبعينات، للتنبيه الى مخاطر الافراط في هدر الموارد والتلوث على التوازن الطبيعي، اعتبرها كثيرون مبالغات لن يخرج أثرها من مختبرات العلماء وخيال الباحثين وبيانات الناشطين البيئيين. غير أن ما نلمسه اليوم أظهر أن ما تحدّث عنه العلماء والبيئيون في السبعينات كان مجرد مقدّمات و«بروفات» لما هو أعظم. وقد يكون تغيّر المناخ من أبرز الأمثلة. ففي حين كانت هذه الظاهرة متوقعة الحصول، أصبحت الآن واقعاً ثابتاً، وانتقل الجدال من الخلاف على امكان وقوعها إلى البحث عن أساليب وقفها.

فهل أصبح العالم ضحية لنجاحه وتطوره التكنولوجي؟ وهل حُكم علينا بالغرق في الأقذار؟

يوم دخلت السيارة شوارع العالم للمرة الأولى، اعتبرت علاجاً لتلوث المدن من أوساخ الخيل التي كانت تجر العربات وتنقل الناس. والآن، بعد مئة سنة، نتهم السيارات بالمساهمة في سقوط المطر الحمضي، واضمحلال طبقة الأوزون، وارتفاع نسبة الرصاص في الدم، وازدياد ثاني أوكسيد الكربون، وغيرها من مضاعفات تلوّث الهواء على صحة الانسان.

ولطالما اعتبرنا مكيفات الهواء العاملة على غاز «الفريون» مظهراً للراحة والرفاهية، الى أن علمنا أن هذا الغاز وغيره من غازات الكلوروفلوروكربون تتسبّب في تفكيك طبقة الأوزون، التي تحمينا من الاصابة بالسرطان الناتج عن الأشعة ما فوق البنفسجية.

أما تغيّر المناخ، فهو الظاهرة العالمية الكبرى لمخلفات التطور الصناعي المنفلت. وينتج تغيّر المناخ عن «الاحتباس الحراري»، أي بقاء كمية زائدة من حرارة الشمس داخل الغلاف الجوي للأرض، وعجزها عن الانفلات خارجاً، بسبب ازدياد تركيز غازات ثاني أوكسيد الكربون والميثان وغيرهما، وتشكيلها

حاجزاً يُعرقل التوازن الطبيعي في الحرارة. ويؤدي هذا الى ارتفاع درجات الحرارة عالمياً، مما يتسبّب في ذوبان الجليد القطبي وارتفاع مستويات البحار، فتغمر المياه جزراً ومدناً ساحلية ويتعرقل التوازن الايكولوجي.

ما الذي جرّ على العالم هذا الكابوس؟

منذ الثورة الصناعية حتى اليوم، ازداد تركيز ثاني أوكسيد الكربون بنسبة ٢٥ في المئة. وهو ما زال يتزايد بنسبة نصف في المئة سنوياً. أما غاز الميثان، فيرتفع تركيزه بنسبة واحد في المئة سنوياً. وهذا أساساً ناتج عن الانبعاثات من الصناعة والنقل وانتاج الطاقة. وما لم تتخذ اجراءات فعالة لوقف التدهور وإصلاح الخلل، يمكن أن ترتفع حرارة الأرض بمعدل درجتين مئويتين خلال القرن المقبل. ومن الظواهر البارزة أن السنوات الخمس عشرة الأخيرة شهدت أكثر الفترات دفئاً في العالم.

ويؤثر ارتفاع الحرارة على الانسان والزراعة، فينخفض إنتاج الأغذية على نحو حادّ قرب خط الاستواء، وتتمدد المحيطات مع انصهار الجليد، فيرتفع سطح البحر بمعدل ٥٠ سنتيمتراً خلال القرن المقبل، مما يؤدي الى فيضانات في الجزر والأراضي الساحلية، ونزوح ملايين السكان، وتلوّث المياه.

غير أن هذا السيناريو الشبيه بالكابوس ليس حتمياً، والحلول في متناول أيدينا. فقد أثبت التطور العلمي والتكنولوجي خلال السنوات الأخيرة أن اعتماد تكنولجيات ملائمة كفيل بحل المشكلات البيئية. إذ من الممكن مجابهة انجراف التربة والتصحّر، وليس من الضروري القضاء على الغابات لاطعام الناس، ويمكن ممارسة الزراعة والرعي والصيد ضم قيود تؤمن التوازن والاستمرار. وقد أثبت الضغط على الصناعة جدواه، فتم خفض وزن السيارات ٢٥ في المئة خلال عشر سنوات مما خفف استهلاكها للطاقة، وتم تطوير محركات للسيارات أقل ضرراً للبيئة، وشاع استعمال الوقود الخالي من الرصاص، وتم تطوير غازات بديلة عن «الفريون» ومشتقات الكلوروفلوروكربون للمكيفات

والثلاجات، وأدى تطوير مواد صناعية جديدة الى توفير كبير في استهلاك المصادر الطبيعية. فبفضل الألياف الزجاجية أصبح ممكناً انتاج قمر اصطناعي يزن ٢٥٠ كيلوغراماً ويزيد فعالية عن كابل عابر للمحيطات يزن ١٥٠ ألف طن. وتتجه الصناعات نحو نظام إيكولوجي متكامل تشكّل فيه نفايات صناعة معينة المواد الخام لصناعات أخرى، بعدما كانت في السابق مصدراً للتلوث والهدر.

وحين تتحدث بعض الدول الصناعية عن ضرائب على منتجات الطاقة، عليها الا تنسى أنها كانت هي وما تزال المصدر الأساسي للتلوث وانبعاث الغازات السامة، وعليها أن تدفع الثمن. فلا يجوز مثلاً استعمال «ضريبة الكربون» الاوروبية بلا قيود للضغط على البترول وتشجيع مصادر طاقة أخرى، كالفحم الحجري والطاقة النووية، التي لها أيضاً مخاطرها البيئية الكبرى. فاذا كان لا بد من ضريبة على الطاقة، فالأحرى أن يخصص الجزء الأكبر منها للدول المنتجة للبترول نفسها، وهي في معظمها دول في طور النمو الاقتصادي، لاستعمالها في تطوير منشآتها بما يكفل انتاجاً نظيفاً صديقاً للبيئة، إذ من غير العدل أن يتحمل المنتجون وحدهم الثمن.

إن عصراً جديداً يدق أبواب العالم العربي، يتم فيه تسخير التكنولوجيا من أجل تنمية قابلة للاستمرار.

لئلا نتحول الى مكبّ للنفايات والتكنولوجيا

* أيلول ١٩٩٦

قد تكون النفايات السامّة أخطر العوارض الجانبية لبرامج التنمية الصناعية في العالم. غير أن الدول النامية تبقى الخاسر الأكبر في معادلة الصناعة ونفاياتها: ففي حين تستثمر الدول المتقدمة صناعياً الموارد الطبيعة للدول الفقيرة وترمي فيها نفاياتها، فهي ما زالت تمنع عن هذه الدول المشاركة الفعلية في التكنولوجيات والموارد اللازمة للتصنيع المحلي.

يعيش في البلدان النامية ٧٨ في المئة من سكان العالم، وتحوي أرضها معظم احتياط المعادن العالمي، بينما لا يتعدى انتاجها الصناعي ١٤ في المئة من المنتجات المصنعة في العالم، ولا تستخدم محلياً أكثر من ١٢ في المئة من معادن الأرض.

غير أن الصناعات العاملة في الدول النامية، على قلتها، غالباً ما تتسبب في أضرار بيئية مضاعفة. فالتمدد الصناعي في معظم هذه الدول يحصل على نحو عشوائي بسبب إلحاح حاجات التنمية السريعة، ناهيك عن أن الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات والتكنولوجيات لتدعيم الضوابط البيئية. ومن المخاطر الكبرى إقامة مناطق صناعية ضخمة على أساس دراسات جدوى تضع المزايا الاقتصادية في المقام الأول وتهمل الآثار البيئية على المحيط الحيوي، كما على عمال المصانع الذي يعيشون في وحدات سكنية مكتظة على أطراف هذه المناطق الصناعية.

وتتفاقم المشكلة حين تقيم بلدان متقدمة بعض صناعاتها الضارة بالصحة على أراضي البلدان النامية، وتلقي بعضاً من أخطر نفاياتها فيها. وإذا كانت الاتفاقات الدولية تساعد على الحد من التجارة بالنفايات الكيميائية، فان المسؤولية الأساسية تبقى على الشعوب والحكومات المعنية التي يجب أن ترفض جعل أراضيها ومياهها مكباً ومستودعاً ومحرقة لنفايات الآخرين. واذا كان البعض يعتبرون عملية نقل النفايات الخطرة عبر الحدود ودفنها وحرقها

تجارة وتصديراً واستيراداً، فالحقيقة أنها عارض جانبي من مخلفات التصنيع في الدول المتقدمة. وهو عارض بشع وغير أخلاقي وغير قانوني.

إن التلوث الصناعي، وخاصة التلوث الجوي الذي يصيب العالم كله، ناتج أساساً من مصادر في الدول المتقدمة. وتستهلك الصناعة ٣٧ في المئة من الطاقة، وينبعث منها ٥٠ في المئة من ثاني أوكسيد الكربون و٩٠ في المئة من ثاني أوكسيد الكبريت وغيرهما من المواد الكيميائية التي تهدد بتلاشي طبقة الأوزون. وتنتج الصناعة سنوياً ٢١٠٠ مليون طن من النفايات الصلبة و٣٣٨ مليون طن من النفايات الخطرة. واذا كان هذا هو ناتج النفايات من الصناعات الكبرى، ففي البلدان النامية ملايين الصناعات الصغيرة التي لا تخضع عادة لتنظيمات، ويتم التخلص من نفاياتها بلا معالجة، وتتسبب مجتمعة بمشاكل بيئية حادة.

وفي موازاة النفايات الكيميائية، يرتفع المخزون العالمي من النفايات المشعة الناتجة عن فضلات المفاعلات النووية. فمن المتوقع أن يصل حجم النفايات النووية المتراكمة والعالية الاشعاع الى مليون متر مكعب مع حلول العام ٢٠٠٠. وما زالت أساليب التخلص السليم من النفايات المشعة موضع جدل وشك. وإلى جانب الكميات الضخمة المطمورة داخل البلدان الصناعية نفسها، فقد تم نقل آلاف الأطنان من النفايات المشعة لطمرها في أراضي دول نامية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

لقد باشرت الدول الصناعية برامج جدّية للانتقال المبرمج من الانتاج العشوائي الى «الانتاج النظيف» أي اعتماد أساليب تكنولوجية جديدة تقلل التلوث الصناعي وتخفف إنتاج النفايات وتعيد استخدام المواد الأولية، بدل النمط الاستهلاكي التقليدي القائم على التفريط بالموارد بلا قيود.

ليست النفايات السامة مشكلة مستقلة، ومعالجتها لا يجوز أن تحجب ضرورة تطوير معايير بيئية متكاملة تحكم خطط التنمية برمتها. فالمطلوب

وضع سياسات بيئية واضحة، وخطط عمل تحفظ التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية موارد الطبيعة. وهذا يستتبع اعتماد معايير جديدة للحسابات البيئية، وإدخالها في التخطيط الاقتصادي، وتطبيق تشريعات قانونية تفرض إجراء تقييم للأثر البيئي كشرط مسبق للموافقة على أي مخطط توجيهي أو مشروع صناعي أو إعماري.

لقد أصبح السجل البيئي النظيف للدول شرطاً أساسياً لاشراكها في برامج التنمية الدولية. والدول التي لا تعمل على تنظيف سجلها البيئي تعزل نفسها عن المجتمع المتحضر.

ولئلا نتحول الى مكب للنفايات والتكنولوجيا، لا بد من فتح ملفات الاجرام البيئي وحسمها، ونقل موضوع البيئة من الاشاعات والبيانات إلى العلم والتخطيط.

البيئة والمستقبل العربي

* حزيران ١٩٩٦

إن إصدار مجلة اقليمية عربية تعنى بموضوع البيئة والتنمية، الآن، ومن بيروت، حدث ذو دلالة. فبمقدار ما تستجيب هذه المجلة لحاجة ملحّة في العمل الاقليمي العربي للبيئة والتنمية، تتحدى من يريدون تدمير حاضر لبنان وسرقة مستقبله، بالتوجه نحو المستقبل بثقة العلم والمعرفة.

إصدار هذه المجلة الاقليمية من بيروت هو تعبير عما نريده للبنان في المنطقة. إن طريق لبنان الى دور اقليمي متجدد تمر عبر النجاح في تطوير قدراته في البحث العلمي والخدمات والاستشارات الهندسية والتكنولوجية والتدريب في قضايا البيئة. وطريق العرب الى المستقبل تمر عبر التنمية المتكاملة، التي تستثمر الموارد بحكمة لتلبية حاجات الحاضر، ويحافظ عليها لمصلحة الأجيال المقبلة.

لقد شهد العالم العربي خلال العقد الماضي مبادرات مهمة في مجال البيئة، تمثلت على المستوى الاقليمي في إنشاء «مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة»، وعلى المستوى الوطني في تطوير قوانين بيئية في كثير من البلدان، ووضع شروط بيئية علمية متشددة للمناطق الصناعية في دول الخليج العربي، وإنشاء محميات طبيعية في المملكة العربية السعودية والبحرين وعُمان والامارات العربية المتحدة والأردن. ووقّعت معظم الدول العربية على المعاهدات الدولية لحماية البيئة.

غير انه على رغم الجهود الانمائية وآلاف الملايين التي انفقتها الحكومات لتحسين حياة شعوبها، ما زال الوضع البيئي العربي يعاني مشاكل كبرى. فاليوم يفتقر ٦٠ مليون نسمة في العالم العربي الى مياه شرب نظيفة، ويعيش ٤٥ مليون عربي في مدن تعاني تلوث الهواء بنسب غير مقبولة، وتتم خسارة آلاف الهكتارات الخضراء سنوياً بسبب التصحّر. ويموت سنوياً أكثر من مليون طفل عربي دون الخامسة بأمراض معظمها ذات أساس بيئي.

وقد ضربت الحروب الموارد الطبيعية والبيئة العربية في اكثر من مكان،

وتركت بصماتها على النظم الايكولوجية من لبنان والمشرق الى الكويت والخليج.

ومع ازدياد عدد السكان في المنطقة من ٢٤٠ مليون نسمة الى ٣٢٠ مليون نسمة خلال السنوات العشر المقبلة، سيزيد الطلب على الموارد الشحيحة للمياه، وسيرتفع عدد سكان المناطق الريفية من ١٢٠ مليون نسمة الى ١٤٠ مليونا، مما سيزيد الضغط على المناطق الزراعية المحدودة. وسيزداد سكان المدن ٧٠ مليون نسمة، مما سيتسبب في زيادة الأعباء على الخدمات في المدن. وسيؤدي النمو في المدن والصناعات الى زيادة مشاكل التلوّث على نحو متسارع. وسيزداد تلوث الهواء من وسائل النقل بنسبة ٦٠ في المئة، بينما سيزداد التلوث بالمواد الصناعية والنفايات أكثر من ٥٠ في المئة.

الحل ليس في وقف عجلة التنمية، اذ ليس صحيحاً أن التخريب البيئي ثمن لا بد من دفعه لقاء إنجاز النمو الاقتصادي. الحل هو في إطلاق التنمية المتكاملة الى أبعد الحدود، مع ادخال ثمن التخريب البيئي في حساب الربح والخسارة، أي في صلب عملية اتخاذ القرارات. لا جدوى من سياسة بيئية مضافة الى السياسات الاقتصادية او منفصلة عنها. فالتنمية القابلة للاستمرار تقوم على توازن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعتمد على التكنولوجيا الملائمة لخدمة الاقتصاد والبيئة معاً. ومع أن النمو الاقتصادي يتسبب غالباً في استهلاك أكبر للموارد، غير أنه من ناحية أخرى يسهّل ايجاد حلول للمشاكل البيئية. وقد يكون واجباً القبول بضرر بيئي في المدى القصير، اذا كان لا بد منه لتحقيق نمو اقتصادي يساعد على حماية البيئة في المدى البعيد.

إن تقويماً رقمياً للثمن الباهظ الناتج عن اهمال الاعتبار البيئي كفيل بأن يقنع أصحاب القرار بادخال الرقم البيئي في أساس المعادلة الاقتصادية. لقد أظهرت دراسة حديثة أن العالم العربي يخسر عشر آلاف مليون دولار سنوياً، أي ٣ في المئة من إجمالي الناتج القومي، بسبب تدهور نوعية الأرض الصالحة

للزراعة، والأمراض الناشئة من تلوث الهواء. وهذا جزء صغير من مجمل الخسارة الاقتصادية الناتجة عن أسباب بيئية، ناهيك عن الخسارة الاجتماعية والثقافية التي يصعب تقديرها بأرقام. والخروج من هذا الوضع يتطلب سياسات انمائية تقوم على دفع الثمن الفردي لقاء الربح الاجتماعي. ولما كان التدهور البيئي يضغط أساساً على فقراء الأرياف من خلال إضعاف انتاج الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها، فالسياسات البيئية القابلة للحياة يجب أن تترافق مع إيقاف دورة الفقر، لأن الاستقرار الاجتماعي والدخل الأعلى يمكّنان المجتمعات من اعتماد خيارات بعيدة المدى لاستهلاك الموارد، تعطي مردوداً في مستقبل لا يعود التخطيط له مجرد رفاهية فكرية.

ونحن لا نطرح موضوعاً غريباً عن تراث العرب حين نؤكّد على مفاهيم احترام البيئة والعمل بالتوافق مع الأنظمة الطبيعية. فمنذ آلاف السنين دأب سكان هذه المنطقة على استخدام الموارد الطبيعية بحكمة وتعقّل، مرتكزين إلى أسس دينية وحضارية تدعو الى احترام الطبيعة والانسجام معها.

هذه المجلة نريدها مدماكاً في بناء مستقبل عربي أفضل وأنظف وأكثر اخضراراً، عن طريق العلم والتكنولوجيا المتلائمة مع البيئة العربية. ان الاستثمار في البيئة هو استثمار في مستقبل العالم العربي.

البيئة
من كارثة الى أخرى

نجيب صعب

حين أصدر مجلة «البيئة والتنمية» عام ١٩٩٦، كتب نجيب صعب أن المجلة «لن تكون منبراً للبشاعة والفضائح الرخيصة، إذ بقدر ما ستقف بالمرصاد لأعداء البيئة في كل مكان ستنشر بحماسة عن كل عمل جميل وصديق للبيئة في العالم العربي». وأعلن أنه يطمح من خلال المجلة الى المساهمة بقوة في وضع البيئة على جدول أعمال الحكومات والمسؤولين وإدخالها في اهتمام كل مواطن عربي. وبرر دائماً استعداده لتمويل المجلة من عمله الهندسي الخاص، في غياب الرعاية الحكومية، بأنه لا يعتبر هذا خسارة، إذ إن الاستثمار في البيئة هو استثمار في المستقبل. وإذ تبدأ المجلة سنتها الرابعة في حزيران (يونيو) ١٩٩٩، تكون حققت الكثير مما وعدت به، إذ وصل توزيعها الى ٢٨،٠٠٠ نسخة في ٢٢ بلداً، ودخلت آلاف البيوت والمدارس والشركات والمؤسسات الرسمية. كما نشطت المجلة في انتاج مواد بيئية تعليمية ورعت مئات النوادي البيئية في المدارس وأطلقت برنامجاً تلفزيونياً أسبوعياً باسم «نادي البيئة» هو الأول من نوعه في العالم العربي. وأثبتت أن عملاً خاصاً ملتزماً يمكن أن يحقق للبيئة ما عجزت عنه مؤسسات رسمية.

وكانت الافتتاحيات التي كتبها نجيب صعب في «البيئة والتنمية» ونشرت بالعربية والانكليزية بموجب اتفاقات خاصة مع صحف في بلدان عربية عدة، مثار نقاش وجدل. فهي طرحت بعض المواضيع الساخنة بصراحة، وأدت في حالات عديدة الى قطع الاشتراكات والاعلانات عن المجلة من أطراف اعتبرت نفسها متضررة. وقد دعا صعب في كتاباته الى نهج جديد في التعاطي مع قضية البيئة، حتى لا تكون المعالجات الظرفية مجرد إدارة أزمات تقود من كارثة إلى أخرى. هذا الكتاب يحوي افتتاحيات «البيئة والتنمية» مع إضافات جديدة. وهو محاولة أخرى لطرح موضوع البيئة في النقاش الجدي.

ونجيب صعب، الى كونه ناشر مجلة «البيئة والتنمية» ورئيس تحريرها، مهندس معماري وكاتب في شؤون التكنولوجيا والتنمية. مدير عام شركة «المهندسون الاستشاريون للشرق الأوسط» ورئيس مركز الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملائمة.

المنشورات التقنية

طبع على ورق أعيد تصنيعه